الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسيـة

قسم العلوم السياسية

ميدان العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

الأدوار الجديدة للحلف الأطلسي من منظور السياسة الخارجية الأمريكية

إعداد الطالب:

- مسعودي عبد الحليم

إشراف الأستاذ:

– د/ أحمد غزال

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د/.ابرادشة فريد	أستاذ محاضر أ	رئيســـــــا
د/.غزال أحمد	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
د/.حريزي زكرياء	أستاذ محاضر أ	ممتحنـــــا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ
وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ
بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)

التوبة، الآية 105

استمارة معلومات

الصورة

✪ المعلومات الشخصية:

اللقب: مسعودي الاسم: عبد الحليم

اسم الأب: العمري اسم ولقب الأم: لعراجي مباركة

تاريخ الازدياد: 1987/01/05 مكان الازدياد: برهوم

رقم الهاتف: 0661.80.64.61

البريد الالكتروني:

العنوان الشخصي: حي السلام - برهوم

✪ الباكالوريا:

المعدل: الشعبة/التخصص: سنة الحصول على شهادة الباكالوريا:

✪ الليسانس:

تخصص الليسانس: علوم سياسية الدفعة/سنة التخرج: 2014

✪ الماستر:

تخصص الماستر: الدفعة/ سنة التخرج:

المعدل الترتيبي للماستر (المعدل العام) :

✪ الوضعية المهنية:

موظف: ☑ عاطل عن العمل: ☐

➲ في حالة موظف:

وظيف عمومي: ☑ قطاع خاص: ☐

المصلحة المستخدمة: مديرية التربية اسم المؤسسة / الشركة:

الرتبة في العمل:

➲ الصيغة:

موظف دائم: ☑ موظف في إطار عقود: ☐ نوع العقد:

إمضاء الطالب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): مسعودي عبد الحليم

الصفة: طالب، ~~أستاذ~~ باحث، باحث دائم: طالب

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 101604370

والصادرة بتاريخ: 2016/10/30

عن دائرة: [illegible]

المسجل (ة) بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة/التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ~~ماجستير~~، أطروحة/دكتوراه)، عنوانها: الأدوار الجديدة للحلف الأطلسي من منظور السياسة الخارجية الأمريكية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:

إمضاء المعني

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع المتمثل

في اخراج هذه المذكرة الخاصة بالماستر في ثوبها الأنيق.

الشكر موصول للأستاذ الفاضل المشرف الدكتور "أحمد غزال" على ما

قدمه لنا من نصائح وما أسدى لنا من توجيهات في سبيل اعداد هذه المذكرة

كل الشكر للأساتذة الذين لم يبخلوا عنا بتوجيهاتهم وتوصياتهم وآرائهم ,كما

نشكر الاساتذة الذين تكرموا علينا باختيار مذكرتنا من أجل مناقشتها

إلى كل اساتذة قسم العلوم السياسية

اهداء

نـهدي هذا العمل

إلى الوالدين الكريمين

إلى الزوجة والأبناء

إلى الإخوة والأخوات

إلى الأصدقاء والزملاء

إلى جميع طلبة العلوم السياسية بجامعة المسيلة

إلى كل اساتذة قسم العلوم السياسية

إلى كل من ساهم في انجاز هذا البحث

مقدمـــــــة

مقدمة:

عرفت العلاقات الدولية تحولات كبرى بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تقلص تأثير العامل الإيديولوجي ونشأ نظام دولي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ارتكازا لما تملكه من قدرات عسكرية واقتصادية، وذلك بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، فقد أصبحت قادرة على توجيه أهم محاور السياسة الدولية لما فيها خدمة لأمنها ومصالحها ومصالح حلفائها، وكذلك تحقيق أهدافها كقطب عالمي منفرد.

لقد كانت استجابة حلف شمال الأطلسي لتغييرات البيئة الدولية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة غير متوقعة، حيث بقي كحلف حيوي عمد إلى تبيين أهداف وأدوار جديدة تخدم السياسة الخارجية الأمريكية ، وتعد هذه الأخيرة أولى مناطق التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، لما تكسبه من أهمية جيوستراتيجية لكليهما، وتعتبر قمة واشنطن 1999 محطة هامة ورئيسية في مسار الحلف، حيث حددت المحاور الكبرى لاستراتيجية الحلف الجديدة، فبين إستراتيجية الناتو القديم واستراتيجية الناتو الجديد مهامات واسعة غيرت من أدواره ووظائفه، لكي تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما شرع الحلف الاطلسي في تبني مقاربة تعاونية شاملة تتوافق مع تطور المفهوم الإستراتيجي للحلف، والذي يربط بين الحلف وروسيا، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل في شؤون مناطق نفوذها باسم الحلف ولمواجهة التهديدات للأمن القومي الأمريكي، لهذا نتفرد بالسيطرة على توجهات الحلف وقراراته، وفي مواجهة التحديات تتبلور إستراتيجية الحلف الجديدة، وذلك من خلال إمكانية قيامه بالعمل خارج نطاق منطقته التقليدية، فهذه التوجهات الجديدة باتت ترتبط أكثر بالمظلة الامنية والعسكرية والسياسية للحلف.

ما يميز سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة هو توجهها نحو المنطقة العربية وخاصة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط، فكان انفتاح العضوية الخيار الذي وجدته الولايات المتحدة الأمريكية كأداة لقيام نظام أمن جماعي لكل

دول، حيث أن هذا الانفتاح يخدم الولايات المتحدة الأمريكية عكس الدول العربية ، وإنما أيضا لصالح المشكلة الأمنية لدول العربية والشرق الأوسط والخليج العربي، ويظهر من خلال المهام الأمنية لحلف الناتو ، تقع في المقدمة من تلك الوظائف والادوار التي يضطلع بها الحلف ، رغم عدم انطواء جديع دول أوروبا في ذلك الحلف.

إشكالية الدراسة:

إن حلف شمال الأطلسي بما يملكه من إستراتيجية دفاعية تسعى لدفع دول الخليج العربي تتسارع للانضمام إليه بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية لتكون في أمان واستقرار دائم، خاصة بعد خروجها من الحرب الباردة بكامل قواها الاقتصادية، لكن للولايات المتحدة الأمريكية أهداف ومصالح وراء هذه المبادرة وهي التطويق على السياسة العربية، وعليه **نطرح الإشكالية كالتالي: هل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في توظيف الحلف الأطلسي في تنفيذ سياستها الخارجية اتجاه دول الشرق الأوسط و الخليج العربي ؟**

التساؤلات الفرعية:

- ما هي الإستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة؟
- كيف أثرت التحولات الدولية بعد الحرب الباردة على العلاقة الأمريكية بدول الخليج العربي والشرق الأوسط ؟
- ما هي أهم التحديات التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ استراتيجيتها في الخليج العربي؟

الفرضيات:

- إن اعتماد الولايات المتحدة على إستراتيجية الحرب الاستباقية والفوضى الخلاقة لتحقيق أهدافها.

. توسيع الحلف الأطلسي اتجاه دول العربية بمبادرة أمريكية لسيطرة أمريكا على العالم قام الحلف الأطلسي بتدخلات جديدة في الخليج العربي وكان لها وجهان، تقوية اقتصادها من جهة، وإبقاؤها تابعة للولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

مبررات اختيار الموضوع:

تتلخص في مجموعة من مبررات ذاتية وأخرى موضوعيه

أ. المبررات الذاتية:

- الرغبة العلمية في التعرف على إستراتيجية أوحد قطب في العالم، والميل الشخصي لمعرفة سلوك الحلف الأطلسي أمام التحولات الدولية.
- الرغبة في معرفة اتجاه دول الخليج العربي نحو حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة.
- الانتماء الشخصي العربي ، ومدى تأثير حلف الناتو على الدول العربية.

ب. المبررات الموضوعية:

- المكاسب الدولية من جراء استخدام الحلف الأطلسي في بؤر التوتر في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط.
- تكوين مرجعية فكرية بشأن الإستراتيجية الأمريكية وتأثيرها على حلف شمال الطلسي

أهمية الدراسة:

1 . تكمن أهمية الموضوع في كونه يسلط الضوء على سيطرة السياسة الخارجية الأمريكية على الحلف الأطلسي، كذلك على تأثير هذا الأخير في السياسة الدفاعية في دول الخليج العربي.

2. توضيح تطور السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة والتغيرات التي طرأت عليها، كذلك التحديات التي واجهتها وعلاقتها بدول الخليج العربي.

3. كما سيبرز لنا هذا الموضوع كيف بنيت دول الخليج العربي إستراتيجيها الدفاعية في ظل الحلف الأطلسي.

4. إبراز كيف طوقت الولايات المتحدة الأمريكية دول الخليج العربي باستخدام الحلف الأطلسي.

أهداف الدراسة

إثراء المكتبة الجامعية بمعلومات جديدة وإفادة الطلبة باعتمادهم عليها في بحولهم.

تعتبر كل الدراسات حول الإستراتيجية الأمريكية والغربية عموما حول Islamophobia ومحاولة ربط مفهوم الإرهاب بالإسلام وجعله ذريعة للتدخل وخاصة في المنطقة العربية واعتبار ذلك من التهديدات الجديدة للولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي.

منهج الدراسة:

تم اللجوء إلى مجموعة مناهج تتماشى مع طبيعة هذا الموضوع تتمثل في:

المنهج الوصفي التحليلي: من خلال تطور الزمني لنشأة حلف شمال الأطلسي.

المنهج المقارن: هذا المنهج يقوم على استعراض إستراتيجية الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة للوصول إلى معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه الاختلاف والتشابه في دور الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية اتجاه دول الخليج العربي، مع تسليط الضوء على تحليل ومناقشة الفترة الزمنية الممتدة من1990 إلى يومنا حالي.

الدراسات السابقة:

دراسة سلامي طاوس وسمعاني جميلة (2018)، بعنوان دور الحلف الأطلسي في تنفيذ السياسة الخارجية الامريكية تجاه أوربا الشرقية من 1990 إلى 2018، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى سيطرة السياسة الخارجية الأمريكية على حلف شمال الأطلسي وكذلك تأثير هذا الأخير على السياسة الدفاعية في دول شرق أوربا، كما أن هذه الدراسة قامت بتوضيح مدى تطور السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة وتأثير ذلك على الحلف، كما تطرقت إلى استراتيجيات أوربا الشرقية نحو حلف شمال الأطلسي.

دراسة بن صوشة حياة (2016)، بعنوان استراتيجية حلف الناتو اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهدفت هذه الدراسة إلى ابراز مدى أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، وكذا لاستراتيجية حلف الناتو ودول المنطقة، ضمن ظاهرة التعاون الاقليمي، كما هدفت إلى ابراز أهم التحديات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط على استراتيجية حلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر.

دراسة عواد (2006)، بعنوان: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوربا الغربية رسالة ماجستير، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة دوافع السياسة الأمريكية تجاه القارة الأوربية وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وتوصلت إلى عدة نتائج منها أن حلف الناتو مازال قائما ومزالت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى توسعته، كما توصلت هذه الدراسة إلى معرفة مختلف التحولات التي عصفت بالحلف في الآونة الأخيرة ومدى التغيرات التي طرأت عليه والتحديات التي تواجهه في العصر الحالي.

تقسيمات الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع ومناقشته قسمناه إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي للدراسة، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية الحلف الأطلسي والمبادئ التي يقوم عليها وأهدافه. أما المبحث الثاني تناولنا فيه ماهية السياسة الخارجية ومحدداتها والأدوات التي تقوم عليها.

الفصل الثاني: استعرضنا فيه الإستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، مقسما إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول شرحنا فيه ملامح الإستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، وكذا الأهداف الجديدة للولايات المتحدة في نفس الفترة. أما في المبحث الثاني تناولنا علاقة الولايات المتحدة بدول الخليج العربي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ودوافع هذه العلاقة تأثير التحولات الدولية على الطرفين، إضافة إلى دور الحلف الأطلسي في رسم هذه العلاقة. وفي النهاية تطرقنا إلى أهمية الدول الشرقية في العلاقات الدولية الإستراتيجية الأمنية التي اعتمدتها خلال انضمامها إلى الحلف الأطلسي.

وفي الفصل الثالث تناولنا الاستراتيجية الأطلسية والأمريكية في المنطقة العربية والتحديات التي تواجهها وقسمناه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في الأول الاستراتيجية الاطلسية في منطقة الشرق الأوسط، والمبحث الثاني الأدوار الجديدة في منطقة الخليج، والمبحث الثالث مستقبل العلاقة الاطلسية العربية والتحديات التي تواجهها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لحلف شمال الأطلسي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحلف شمال الأطلسي.

تمهيد:

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اقتناص فرصة خروجها منتصرة في الحرب العالمية الثانية، ثم في الحرب الباردة، من أجل العمل على صياغة القواعد الناظمة للعلاقات فيما بين الدول في إطار النظام الدولي بالشكل الذي يضمن لها التفوق والقدرة على قيادة نظام الأمن الجماعي عبر عدة آليات ومؤسسات على المستوى الاقتصادي، السياسي والعسكري.

ولعل أهمها ما كان على المستوى العسكري فنجد التغير الذي شهده حلفها العسكري المتمثل في حلف شمال الأطلسي الذي أصبح يتجاوز الدور الذي أنشئ من أجله خصوصا في ظل زوال الاتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى الخلفية التاريخية لنشأة الحلف، وإلى أهم أهدافه ومعاهداته، كما سوف نتطرق إلى هيكله واستراتيجياته في ظل النظام العالمي الجديد.

المبحث الأول: نشأة ومفهوم حلف شمال الأطلسي وتطوره

لقد وجدت التحالفات العسكرية منذ زمن بعيد ، حيث كانت أشكال منها تقع بين القبائل وجماعات السكان في مرحلة ما قبل الدولة، لكن مفهوم التحالفات العسكرية يتكرس في معاهد الاستراتيجية اليوم باعتباره مفهوماً يتعلق بالدولة والمنظمات الدولية، ويمكن تلخيصه ببساطة في أنه "اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير عسكرية وأمنية معينة لحماية دولة التحالف من تهديد أو عدوان ما."

كما أن التحالفات اتفاق رسمي، معلن أو غير معلن، تتعهد بموجبه دولتان أو مجموعة من الدول بالتعاون في ما بينها في مجال الاستخدام المشترك لقدراتها العسكرية ضد دول أو دولة معينة.[1]

المطلب الأول: التعريف بحلف شمال الأطلسي

إذا كان الحلف العسكري هو كل معاهدة رسمية تلتزم بموجبها الدول الموقعة بأن تتعاون في مجال استخدام طاقاتها العسكرية ضد دولة معينة أو عدة دول، وهناك من يرى بأنه اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير محددة لحماية أعضائه من قوة أخرى تبدو مهددة لأمن الأعضاء. واستنادا على ذلك، يتبين نوع من الإجماع على أن الحلف يقوم على ثلاثة عناصر، فهو التزام تعاهدي يضم أطرافاً تكون دولاً حول موضوع يتعلق بالتعاون العسكري، وبتطبيق ذلك على الناتو، هناك تفسير منطقي لنشأته، بحيث أدركت دول الغرب حاجها لنظام أمني مشترك من خلال معاهدة وقعت بين بريطانيا وفرنسا في مارس 1947 . [2]

---

[1] ياسر عبد العزيز، التحالفات العسكرية، من توازن القوى إلى الدفاع عن القيم، مع الوطن مجلة عسكرية استراتيجية، مجلة الكترونية، الموقع/ https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research تاريخ الاطلاع: 2023/04/15 الساعة 12.30.

[2] شرقي محمود، التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 8، 2014، ص 09

الفرع الأول: التعريف التقليدي :

يعرف حلف شمال الأطلسي بأنه: منظمة عسكرية أوروبيّة، وتتجلى أهميته في مواجهة حلف وارسو أثناء الحرب الباردة، ويتألف حلف الناتو من ثمان وعشرين دولة، وكلمة الناتو تعد اختصارًا لعبارة حلف الشمال الأطلسي"North Atlantic Treaty Organization" ، وتم تأسيس حلف الناتو تبعًا للاتفاقية التي وقعت عليها الدول الأعضاء عام 1949م، ومقره الرئيسي في مدينة بروكسل في بلجيكا، ويهدف إلى التعاون للدفاع عن أوروبا بالإضافة إلى مواجهة الحرب الباردة من خلال استخدام كافة الدول الأعضاء في حلف الناتو القوى العسكرية.[1]

وفي هذا يدعي الواقعيون بأن الأحلاف عادة ما تكون قصيرة المدى وتنتمي بانتهاء التهديد وهي تكثر في فترة النظام ثنائي القطبية، وهذا يحاول هذا المنظور فهم العلاقة بين الحلف ومتغير الأمن الذي عرف تحولاً جذرياً ما بعد الحرب الباردة من الأمن الصلب إلى الأمن المركب.

كما يعرف أيضا بأنه: "تحالف دفاعي عسكري يضم مجموعة من الأجهزة السياسية والعسكرية والإدارية التنفيذية، ويقع مقرها في بروكسل البلجيكية، فهو مؤسسة ذات كيان مستقل ومهامه محددة للتنفيذ بما يخدم الغرض والهدف الذي تطور على غضون عدة سنوات منذ الحرب العالمية الثانية ثم مرحلة ما بعد الحرب الباردة. من مبدأ الأمن الجماعي المشترك واستراتيجية الاحتواء واستراتيجية الانتقام الشامل أو الردع النووي إلى نظرية الاستجابة المرنة فالتدخل العسكري ومفهوم الضربة الوقائية الاستباقية وخاصة بعد هجمات11 سبتمبر 2001، وأخيراً سياسة التعاون والحوار المشترك والوقاية من الأزمات ومفاهيم حفظ السلام.

وفي هذا يدعي الواقعيون بأن الأحلاف عادة ما تكون قصيرة المدى وتنتمي بانهاء

[1] لماذا سمي حلف الناتو بهذا الاسم، على الموقع الالكتروني: https://fieda.net/ تاريخ الاطلاع: 2023/04/20، الساعة: 17.30.

التهديد وهي تكثر في فترة النظام ثنائي القطبية، وهذا يحاول هذا المنظور فهم العلاقة بين الحلف ومتغير الأمن الذي عرف تحولاً جذرياً ما بعد الحرب الباردة من الأمن الصلب إلى الأمن المركب. [1]

ويقول جون ميرشايمر: يشكل حلف الناتو مثالاً جيداً عن المؤسسات، فمي مؤسسة من المؤكد أنها أدت دوراً في منع قيام حرب عالمية ثالثة، ولو أنها كانت أساساً لإدارة القوة في مواجهة الاتحاد السوفييتي، ولكن بعد تفككه، أكد الواقعيون أن الحلف يجب أن يختفي أو يعيد بناء نفسه على أساس التوزيع الجيد للقوة في أوروبا.

وتأكيداً على ذلك، تبنى حلف الناتو مع تاريخ تأسيسه في سنة 1949 المفهوم الاستراتيجي للدفاع عن المنظمة ثم مع منتصف الخمسينيات تم تبني المفهوم الاستراتيجي للردع النووي، إلا أن هنري كسنجر انتقد ذلك بشدة بعد أزمة صواريخ كوبا في سنة 1952.

الفرع الثاني : المفهوم الإستراتيجي الجديد:

مع نهاية الحرب الباردة، شرع في عملية إصلاح واسعة لمواجهة الوضع الجديد بتبني مفهوم استراتيجي جديد في سنة 1999 ثم في سنة 2010. وقد جاء المفهوم الاستراتيجي الأول لتوضيح الطبيعة الجديدة لمهامه، حيث تم التلميح إلى أن يبقى على أهبة الاستعداد للانخراط في مختلف العمليات العسكرية واللوجستية وإدارة الأزمات، وذلك تحت طائلة القرارات الأممية، وكذا عمليات حفظ السلام ومنع الانتشار النووي ومختلف الأنشطة الإنسانية.

أما المفهوم الاستراتيجي الثاني، فجاء في خضم تطور الظروف الدولية واقتناع قادة الحلف بأن البيئة الأمنية لم تعد تقتصر فقط على أراضي دول الناتو، ومن ثم ظهرت مفاهيم أخرى كالتوسع الجغرافي والتدخل العسكري، وخاصة بعد تنامي مجمل التهديدات الأمنية

[1] سحنون عبد القادر، بوجحفة رشيدة، استراتيجة حلف شمال الأطلسي في مواجهة الإرهاب الدولي في المتوسط، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، مجلد 1، عدد 2، 2022، ص 153

الجديدة على غرار الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وظاهرة الإرهاب الدولي.[1]

المطلب الثاني: خلفية تاريخية عن حلف شمال الأطلسي

الفرع الأول: نشأة حلف شمال الأطلسي

جاء حلف شمال الأطلسي في عام 1949 استجابة لمواجهة تحديات كبرى ظهرت على الساحة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كما أن ولادته ارتبطت بمستوى التفكير والإدراك الأوروبي والأمريكي لمظاهر الخطر الأمني الجديد المتمثل في تحول الاتحاد السوفياتي إلى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة، متسلحاً بأيديولوجية عالمية متناقضة تماماً مع مفاهيم الغرب وقيمه . وقد اتخذت التحديات مستويات عدة؛ أولها المستوى الأيديولوجي، فالتحدي الشيوعي لقيم الغرب ومفاهيمه كان موجوداً من عهد نجاح الثورة الشيوعية في روسيا عام 1917، لكنه لم يشكل خطورة على الأمن الأوروبي لأن الاتحاد السوفيتي كان منشغلاً في فترة ما بين الحربين بتدعيم نظامه الداخلي ووضع المرتكزات الأساسية للتحول الاشتراكي، فاتبع على الصعيد الدولي سياسة العزلة وعدم الاهتمام بالشؤون الأوربية، فضلاً عن أن الأوربيين كانوا منشغلين في كيفية مواجهة النزعات المتطرفة والدكتاتورية التي أخذت تظهر في ألمانيا وإيطاليا، وكانت سبباً مباشراً لقيام التحالف الغربي–السوفياتي في الحرب العالمية الثانية.[2]

بعد انتهاء الحرب والقضاء على النزعات الفاشية والنازية في أوروبا، أصبحت الشيوعية الخطر الأول على الأمن الأوروبي بسبب الطريقة التي وظف فيها السوفييت هذه الأيديولوجيا لخدمة أغراضهم الإقليمية والعالمية، والمتمثلة في استغلال وجودهم العسكري في بلدان وسط وشرق أوربا من أجل إقامة أنظمة حكم شيوعية فيها وجعلها خاضعة لهم كلياً، وكانت غايتهم في ذلك إقامة منطقة عازلة تثبت نفوذهم في أوروبا وتكون بمنزلة قاعدة

[1] سحنون عبد القادر، بوجحفة رشيدة، المرجع السابق، ص 154..

[2] نزار اسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، ط3، 2003، ص 29.

متقدمة لنشر الشيوعية في أوروبا الغربية ، أو في البلدان المحاذية لها وذات الأهمية الحيوية لمصالحها. وهكذا أوجد السوفييت بهذا العمل أول تقسيم في أوروبا وهو التقسيم الأيديولوجي، لأن الدول الغربية لم يكن أمامها لردع النزعات الأيديولوجية التوسعية للاتحاد السوفيتي إلا التفكير في إقامة نظام دفاعي جماعي مع واشنطن التي كانت تحتكر السلاح النووي آنذاك[1].

وثانيها المستوى السياسي، فقد برزت بعد الحرب مشكلات سياسية معقدة أهمها مشكلة تحديد المستقبل السياسي لشكل القارة الأوروبية بشكل عام، ومشكلة التحديد السياسي لمستقبل ألمانيا بعد سقوط النازية، إذ كانت الدول الغربية ترغب في العودة بأوروبا إلى شكلها السياسي قبل الحرب، أي دون تقسيمات سياسية للدول الخاسرة، وانسحاب الجيوش من أراضيها، حتى تختار نظمها السياسية بشكل ديمقراطي، في حين أصر السوفييت على أن شكل القارة السياسي يتحدد وفق مواقع الجيوش المنتصرة، وجاء إقدامهم على إقامة منطقة عازلة أيديولوجياً في وسط وشرق أوربا بمنزلة إحباط مسبق لأي مفاوضات سياسية بهذا الموضوع، مما دفع الغرب إلى التمسك بأنظمتهم السياسية الليبرالية . أما بصدد ألمانيا فقد رفض السوفيات أي تغيير في شكل النظام الشيوعي لألمانيا الشرقية، واستغلوا وجودهم العسكري هناك بفرض حصار على برلين عام 1948، بغية إبعاد الغرب عنها وإجبارهم على الاعتراف بسيادتها، وعندئذ اقتنع الغرب بأن مسالة توحيد ألمانيا ثم أوروبا هو هدف بعيد المنال لأن الموقف السوفيتي لن يتغير، وأن ألمانيا الغربية يجب أن تبقى دولة فيدرالية ديمقراطية مدعومة من قبلهم بغية عزل الاتحاد السوفيتي ومنعه من مهاجمتهم عبر وسط أوربا ، وهكذا ظهر ثاني انقسام في أوروبا وهو الانقسام السياسي.[2]

---

[1] رضا محمد هلال، مستقبل التعاون الفرنسي، الروسي، الألماني، مجلة السياسة الدولية، العدد 133، القاهرة، 1998، ص 317.

[2] نزار اسماعيل الحيالي، المرجع السابق، ص 30.

الفرع الثاني: تطور حلف شمال الأطلسي

ساندت أمريكا معاهدة بروكسل ، و بادرت بدعوات لتوسيعها ودخول الولايات المتحدة عضواً فيها، واستقر الرأي بعد اجتماع على مستوى وزراء خارجية دول المعاهدة والولايات المتحدة على تطويرها إلى تحالف أوسع، ومن هنا بدأ وضع ميثاق تأسيسي لحلف شمال الأطلسي، وبعد مداولات استمرت قرابة العام، تمكنت اللجنة الدائمة لميثاق الأطلسي في بروكسل التي كان قد شكلها وزراء خارجية الدول المذكورة من الانتهاء من إعداد ميثاق الحلف، إذ تم الاحتفال بإنشائه وإبرازه إلى حيز الوجود في مدينة واشنطن في 4 نيسان عام 1949، ومنذئذ عرف بحلف شمال الأطلسي.

و من خلال تلك الخطوة تم تأكيد الصلة الوثيقة بين أمن الولايات المتحدة والأمن الأوروبي وتأكيداً لتصميمها على حصار المد الشيوعي. ولذلك، لم يكن من المستغرب أن تؤكد الإدارة الأمريكية في حينه أنه لا يمكن الفصل بين الأمنين الأوروبي والأمريكي، وأنه يجب النظر إلى هذه المعاهدة في اتساق مع الإجراءات الأمريكية الأخرى لتعزيز السلام منذ عام 1945.

وقد أقدمت الولايات المتحدة على مثل هذه الخطوة نظرا لفشل الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات فعالة، وهي التي كانت تعول عليها الولايات المتحدة أملاً كبيراً في تناول القضايا الخلافية في النظام العالمي بكفاءة، وذلك بسبب الاتجاهات المختلفة للقوتين العظميين، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات حاسمة.[1]

وبدأت بتوقيع المعاهدة مرحلة جديدة تخلت فيها الولايات المتحدة عن مبدأ العزلة الذي طالما حكم سياستها الخارجية، لتشارك بفعالية في الأمن الأوروبي في ظل ما درج على تسميته بالحرب الباردة، وطيلة هذه الحرب لم تطرأ على بنية الحلف واستراتيجيته أي تغيرات مهمة، وحافظ على مهمته الرئيسة والمتعلقة بتحقيق مهمة الأمن الجماعي لأعضائه في مواجهة الخطر السوفييتي، وظلت سياساته محكومة باعتبارات الحرب الباردة بين

[1] مقلد اسماعيل صبري، منظمة شمال الأطلسي، مؤسسة الصباح للنشر، الكويت، 1990، ص 45.

المعسكرين، وباستثناء دخول بقية الأعضاء الأوروبيين الغربيين في مراحل متتالية إلى عضوية الحلف حتى وصل عددهم إلى 28 دولة، لم تحصل أي تطورات مهمة في استراتيجيته وتوجهاته.

إن الفرضيات التي نشأ حلف شمال الأطلسي من أجلها تتعلق بمفهوم الأمن الأوروبي، وتتمثل في ضرورة التحالف العسكري لمواجهة الخطر السوفيتي، وعدم إمكانية قيام هذه المواجهة دون وجود أمريكا، نظراً إلى عدم قدرة أوروبا على الدفاع عن ذاتها منفردة، وأن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على تأمين الردع النووي لحماية أوروبا.[1]

وكان الهدف الأساسي للحلف هو الدفاع عن الدول الأعضاء في الحدود الجغرافية لأراضيها ضد أي هجوم تتعرض له قواتها أو سفنها أو طائراتها داخل هذه الأراضي، فضلاً عن المساعدة المتبادلة والتنسيق السياسي. ومع إلغاء الهيكل العسكري للحلف المضاد "وارسو" في عام 1991، ومن ثم تفكك الاتحاد السوفيتي ورحيل القوة العظمى الثانية عن الساحة الدولية، بدأ زعماء الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي يعيدون النظر في استراتيجية الحلف ودوره المستقبلي، خصوصاً أن استراتيجيته القائمة آنذاك "الرد المرن" قد عمقت اهتمام الحلف إلى حد كبير في هجوم شامل محتمل من حلف وارسو، الذي كان يتزعمه "الاتحاد السوفياتي"، مما يوجب استبدال هذه الاستراتيجية لمواجهة ما أسماه الأمين العام للحلف آنذاك جوزيف لانس"، عدم الاستقرار والأخطار المتوقعة التي حلت محل التهديد السوفيتي، ومن ثم رأت دول الحلف ضرورة إدخال تغييرات على استراتيجية الحلف وفق السياسات الآتية :

1- السعي الحثيث لتوسيع حلف شمال الأطلسي، وممارسة ضغط مستمر على روسيا حتى تقبل هذا التوسيع من جهة الشرق، وقد وقعت قيادة الحلف والقيادة الروسية اتفاقات أمنية تقوم على التعاون بين الجانبين، بعدما كان هذا الأمر مرفوضاً في السابق.

[1] مقلد اسماعيل صبري، التكتلات الاقليمية ودول عدم الانحياز، مؤسسة الصباح للنشر، الكويت، 1991، ص 195.

2- ربط مستقبل الأمن الأوروبي بالدور الذي يمكن أن يقوم به الحلف في الأزمات الساخنة داخل أوروبا وعلى أطرافها. ففي أزمات البوسنة والهرسك وكوسوفو، تدخلت قوات الحلف مباشرة أو بإشراف الأمم المتحدة كقوة لحفظ السلام، لتوجه ضربات عسكرة ضد القوات الصربية المدعومة من روسيا.

3- إيجاد دور إضافي للحلف في إدارة الأزمات الدولية داخل أوروبا وفي الشرق الأوسط، تبلورت هذه السياسة بعد حرب كوسوفو (1999، بحيث صارت إمكانات تدخل الحلف عسكرياً مطروحة بعد موافقة مجلس الأمن الدولي، حتى أن مبدأ الأمن الجماعي بات منوطاً من حيث التطبيق بالقوات العسكرية لهذا الحلف.

4 اعتبار "إسرائيل" بمنزلة حليف طبيعي في الشرق الأوسط، وله دور وظيفي إقليمي في مجال الأمن، وقد التقت استراتيجية الحلف مع مضمون التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي في مسائل أمنية مشتركة.[1]

وقد دفعت الأسباب السابقة الحلف نحو تكييف استراتيجيته وقواته وهياكله مع البيئة الأمنية التي تغيرت بصورة هائلة، وانتهى الأعضاء في (تشرين الثاني / نوفمبر 1991) إلى إقرار مفهوم استراتيجي مفاده أن تقوم الدول الأعضاء بتطوير القدرات اللازمة للتعامل مع تشكيلة أوسع من المهمات والتهديدات، ومن ضمنها: القدرة على القيام بعمليات إدارة الأزمات، ومهام حفظ السلام (Comish: 1997, 022)، ثم عاد الأعضاء في قمة بروكسل عام (1994) وطوروا استراتيجية جديدة للحلف ارتكزت على ما يأتي:[2]

1- أقرت قمة بروكسل "برنامج الشراكة من أجل السلام" الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية لكي تفتح الباب أمام الدول الشيوعية السابقة، بما فيها روسيا، لإقامة مزيد من علاقات التعاون العسكري مع الحلف، دون منحها حق العضوية.

[1] طارق بادي الطراونة، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 57.

[2] لغليد سي مجيد، حلف شمال الأطلسي والسياسة الأمنية الأوروبية تنافس أم تكامل، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018/2017، ص 23.

2- قرر الحلف تطبيق مبدأ القوات المشتركة متعددة المهام التي سوف تمكن قوات حلف شمال الأطلسي من التحرك بمرونة أكثر في التعامل مع الصراعات الإقليمية وإدارة الأزمات وعمليات حفظ السلام، وسوف تسمح للناتو أن يقدم الدعم العسكري للدول الأوروبية، برعاية اتحاد غرب أوروبا.

3- فتح الباب لأعضاء جدد للانضمام للحلف، وكان ذلك يعني توسيع عضوية الحلف، بحيث يمكن ضم دول أوروبا الشرقية والشيوعية سابقاً للحلف، بعد تغيير أنظمتها السياسية والاقتصادية.

استمر التغيير والتطوير على العقيدة الاستراتيجية للحلف، وكان التطور الأهم والأبرز الذي أدى إلى إقرار الميثاق الاستراتيجي الجديد، هو: بيان قمة واشنطن عام (1999)، الذي ألقى الضوء على المهام المستقبلية للحلف، فقد حرصت الولايات المتحدة على بقاء حلف شمال الأطلسي وتطويره وتزويده بالإمكانات المادية والتقنية وتطوير مهماته. وتوسيع نطاق العضوية فيه نحو الشرق الأوروبي في محاولة لتفعيل دور الحلف في حل بعض المشكلات الدولية، وإبقائه ركيزة أساسية للاستراتيجية الغربية، وبهذا التوجه تضمن الولايات المتحدة بقاء قيادتها لهذا التحالف الذي يمكنها من التدخل في شؤون أوروبا الداخلية، كما تضمن تأكيد ارتباطها بأوروبا الموحدة من خلال دورها القيادي في الحلف، وكذلك تحجيم دور روسيا ومنعها من تجاوز حدودها.[1]

إن أبرز ما في المهمات الجديدة للحلف هو: حماية حرية أعضائه وأمنهم بالوسائل السياسية والعسكرية، والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وردع التهديدات والعدوان ضد أي بلد من أعضاء الحلف والمشاركة في إدارة الأزمات والحوار، واتخاذ القرارات الخاصة بالأمن الأوروبي. وقد جاءت أزمة إقليم كوسوفا في يوغسلافيا، لتضع الحلف ذاته أمام مهمات جديدة، نيابة عن نظام الأمن الجماعي الذي يضطلع به مجلس

[1] محمد حسون، الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، ص 340.

الأمن باسم المجموعة الدولية، والقيام بالتدخل عسكريا في جمهوريات يوغسلافيا سابقا عام 1999، وتكرار العدوان على العراق عام 2003، وذلك بتصميم مسبق من قبل الولايات المتحدة بعدم عرض الموضوع على مجلس الأمن، تحاشياً لاستخدام روسيا حق النقض.

يمكن التعبير عن عملية توسيع الحلف الاطلسي وتطوره بأنها عملية تبني مفهوماً استراتيجياً جديداً للتكيف مع المتغيرات في البيئة الأمنية المحيطة، من خلال تطوير وظائفه، وتوسيع نطاق عضويته، وإمكانية القيام بمهام خارج المنطقة التقليدية التي إنحسر فيها نشاطه إبان الحرب الباردة، وهذه العملية ترتكز على مجموعة من الأسس تتمثل في:

أ. برنامج الشراكة من أجل السلام لدعم الأمن والاستقرار في وسط وشرق أوروبا.

ب.برنامج التعاون والحوار لمواجهة المخاطر المحتملة من جنوب وشرق المتوسط.[1]

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف حلف شمال الأطلسي

الفرع الأول: المبادئ

إن مبادئ معاهدة حلف شمال الأطلسي ترمي إلى تحليل مضمون المعاهدة وبالتالي الوصول إلى معرفة مدى الترابط بين النظرية والتطبيق.

تتضمن معاهدة حلف الشمال الأطلسي ديباجة وأربعة عشر مادة أو بندا من خلالها تتضح أهم المبادئ التي يرتكز عليها توجه أعضاء الحلف في عقيدتهم أو بما يميزها على باقي المنظمات، وقد أثبتت المبادئ التي تبناها الحلف مدى قوتها ونجاعتها عندما أجبرت الاتحاد السوفيتي على رفع الحصار عن برلين الغربية بعد 15 يوما الموالية لتوقيع المعاهدة، وهذا يدل على جدية الحلفاء في تطبيق نصوص المعاهدة لا سيما البند الخامس منها وهذا ترك الاتحاد السوفيتي يتراجع عن مطالبه الإقليمية في غرب أوروبا والأطلسي واتجاهه إلى استقطاب دول العالم الثالث وخاصة عندما سعت الو.م.أ والدول الرأسمالية إلى ربطها في شبكة من الأحلاف العسكرية والتكتلات الاقتصادية .

والجدير بالذكر أن المعاهدة جاء في ديباجتها أن الدول الأطراف قامت بتبني مبادئ

[1] طارق بادي الطراونة، مرجع سابق، ص 63.

وأهداف الأمم المتحدة الداعية لنشر الأمن والسلام بين كافة الشعوب والدول، كما تؤكد إصرارها على حماية الإرث الحضاري والجماعي القائم على الديمقراطية وسلطان القانون، وذلك بهدف ترسيخ الاستقرار والرفاهية لمنطقة شمال الأطلسي.[1]

و يحوي المبدأ الأول من هذه المعاهدة التزام أطراف المعاهدة بتسوية النزاعات بالطرق السلمية وبحسب ما تنادي به وفق ميثاق الأمم المتحدة في هدفها في المادة الرابعة، وفق ما ورد في المادة الثانية الفقرة الثالثة من الميثاق والتي تنص على ما يلي: " يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر".[2]

وقد تعهدت الأطراف المتعاقدة، بنص المادة الأولى من معاهدة الحلف، بالامتناع عن استخدام القوة والتهديد باستخدامها بما يتعارض مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، كما تعهدت بأن تحمل على تسوية منازعاتها الدولية بالطرق السلمية وعلى النحو الذي يدعم قيم السلام والأمن الدوليين.

وتضمنت المادة الثالثة من المعاهدة إعلان الدول المتعاقدة عن رغبتها في أن تدمج وتنسق جهودها بالشكل الفعال الذي يمكن الدول هذه من تحقيق الأهداف التي قام من اجلها هذا التحالف، كما نصت المادة الرابعة على مبدأ التشاور الجماعي في الحالات التي يعتقد معها بوجود تهديد للكيان الإقليمي أو الاستقلال السياسي أو لأمن أي دولة منها.

أما المادة الخامسة والتي تعتبر من أهم هذه المواد كلها فقد ذكرت أن أي عدوان مسلح يقع على دولة من دول حلف الأطلسي يعتبر عدوان ضد كل الدول المتحالفة، ويتعين في هذه الحالة اتخاذ ما تراه ضروريا من الإجراءات القادرة على مقاومة العدوان بما في ذلك

---

[1] أبرادشة فريد، اشكالية انضمام الجزائر الى منظمة حلف الشمال الأطلسي : الانتقال من الحوار الى الشراكة في اطار النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة ، رسال ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006 ، ص 43 .

[2] ميثاق الأمم المتحدة, الفصل الأول: مقاصد الهيئة ومبادئها، الفصل الأول، المادة 2: على الموقع: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/chapter-1 تاريخ إطلاع :2023/05/22،الساعة : 20:10

بالطبع استخدام القوة، وتقوم دول الحلف بالإبلاغ عن العدوان والترتيبات التي اتخذت في مواجهته إلى مجلس أمن الأمم المتحدة ليقوم بواجباته المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق.

وأكدت المادة السابعة من معاهدة الحلف عدم تعارض نصوص المعاهدة مع الحقوق والالتزامات التي تضطلع بها الدول الأطراف في المعاهدة في ظل ميثاق الأمم المتحدة. كما أكدت استمرار اعتراف هذه الدول بسلطة مجلس الأمن باعتباره الجهاز الأول المسؤول عن حماية أوضاع السلام والأمن في العالم.

ونصت المادة الثالثة عشرة على انه بعد انقضاء عشرين عاما على سريان المعاهدة يحق لأى طرف من الأطراف أن ينسحب من المعاهدة.[1]

الفرع الثاني: أهداف حلف شمال الأطلسي

تعمل الأحلاف والتكتلات العسكرية عامة على تنظيم الدفاع العسكري لأعضائها سواء بتوحيد القوات المسلحة للدول الأعضاء تحت قيادة مركزية موحدة، أو بتنظيم هذه القوات بتنسيق المواقف بعضها مع بعض ضد مصدر الخطر.

أما الهدف الرئيسي لحلف شمال الأطلسي فيتمثل في مقاومة ومحاصرة المد الشيوعي في كل أرجاء المعمورة، خاصة في أوروبا، وذلك بتنظيم الدفاع العسكري تحت قيادة الولايات المتحدة التي تولت الدفاع عن أوروبا من خلال الحلف.[2]

ومنه كان الهدف الأساسي لقيام معاهدة حلف الشمال الأطلسي، ويتضح ذلك من تصريح قادته، حيث صرح الجنرال "برادلي أومار" رئيس أركان الجيش الأمريكي أمام مجلس الشيوخ عند التصديق على معاهدة الحلف بقوله ان الدول الغربية قد أصرت على إنشاء حلف الشمال الأطلسي لكي تصبح أكثر قدرة من الأمم المتحدة على تصدي التهديد السوفياتي"،

[1] محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص 35.

[2] أحمد الراوي، علم ما بعد الأحادية القطبية الأمريكية، دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، المكتب العربي للمعارف،، القاهرة، 2015، ص 33.

صرح دين أنشيسون وزير الخارجية الأمريكي آنذاك : " بأن الحلف لن يكون في مقدوره فقط الحفاظ على ميزان القوى وإنما يكون من شأنه أن يمنح الغرب رجحان في القوى على الاتحاد السوفيتي" [1]

أما ديلماس كلود فيرى نشأة حلف شمال الأطلسي كانت من أجل هدفين رئيسيين هما:

- المحافظة على الأمن والسلم وذلك بتطبيق نظرية الاحتواء ضد توسع المد الشيوعي.
- الرقي بمجتمع مؤسساتي أطلسي مرتكز على قاعدة عميقة أكثر من الحاجة إلى الدفاع المشترك في محاولة لتحقيق التعاون الاقتصادي، ومنه فالهدف العسكري في إستراتيجية الو.م.أ أو الحلف الأطلسي في مرحلة الحرب الباردة كان يحفل مركز الأهمية القصوى وذلك بتنظيم الدفاع العسكري في أوروبا ومن أجل حمايتها عبر تجميع دول غرب أوروبا عسكريا تحت قيادة الو.م.أ بحيث تعتبر هذه المنطقة خط الدفاع الأول عن القارة الأمريكية في مواجهة أي هجوم مسلح من جانب الاتحاد السوفيتي وقد استمر هذا الهدف الاستراتيجي إلى غاية 1989.[2]

من خلال كل ما سبق يمكننا إيجاز أهم أهداف الحلف فيما يلي:

- العمل على تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء.
- توحيد الجهود للدفاع المشترك، والمحافظة على السلم والأمن الدوليين.
- العمل على مقاومة أي هجوم مسلح بشكل فردي أو جماعي وبكل وسيلة ممكنة من وسائل الاستعداد الخاص والتعاون المشترك.
- العمل على توثيق العلاقات الدولية السلمية والودية.[3]

---

[1] مرسي ليلى، أحمد وهبان ، حلف الشمال الأطلنطي والعلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة، دار الجامعة الجديدة لنشر، الاسكندرية،2001، ص33.

[2] خديجة فلاك وآخرون، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 2015/2014، ص 27.

[3] لؤي أحمد ابراهيم، الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2012/2011، ص 3.

المبحث الثاني: هيكلة حلف شمال الأطلسي، شروط عضويته واستراتيجياته

المطلب الأول: هيكلة حلف شمال الأطلسي

تتكون أجهزة حلف شمال الأطلسي من دعامتين أو مؤسستين، هما المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية.

الفرع الأول: المؤسسة السياسية

تتكون المؤسسة السياسية من الأجهزة التالية:

أ. **الأمين العام للحلف:** ويعتبر هو أسمى منصب، لأن الأمين العام يرأس كل من مجلس الحلف ولجنة تخطيط الدفاع والأمانة العامة، ويقوم بعدة أعمال أهمها: التحضير لمؤتمرات القمة، وإجراء المفاوضات السياسية بين الحلف والجهات الأخرى. وتوجد في مكتبه شعب عدة تساعده على إنجاز أعماله وهي:

- **الشعبة السياسية:** وتقوم بإعداد التقارير حول الموضوعات السياسية، وإجراء الاتصالات مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية.
- **شعبة تخطيط الدفاع:** ومن مهامها تقديم المشورة في مجالات الدفاع للأمين العام وإقامة الاتصالات مع المنظمات العالمية والهيئات العسكرية خارج حلف شمال الأطلسي.
- **الشعبة العلمية:** وتقدم الاستشارة في المجالات العلمية المتعلقة بتطوير الأسلحة ووسائل الاتصالات والمعلومات.[1]

ب. **مجلس الحلف:** يضم ممثلين دائمين من وزراء خارجية الدول الأعضاء، وهو يمثل أعلى سلطة سياسية في الحلف، ويقوم بمناقشة القرارات السياسية والعسكرية للحلف والتمهيد لمؤتمرات قمته، ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة في السنة، وقد يجتمع عدة مرات في حالة الطوارئ والأزمات.

ج. **لجنة تخطيط الدفاع:** وتضم في عضويتها الأعضاء الدائمين كافة، وتقوم بتقييم القدرات الدفاعية لحلف شمال الأطلسي، وذلك من أجل إجراء التعديلات في الاستراتيجية

[1] طارق بادي الطراونة، مرجع سابق، ص 66-67.

العسكرية.

الفرع الثاني: المؤسسة العسكرية:

أما المؤسسة العسكرية للحلف، فهي تتألف من جهازين رئيسيين هما :

أ. **اللجنة العسكرية العليا** : ومقرها واشنطن، وهي أعلى سلطة عسكرية في الناتو، لأنها تضم رؤساء أركان الجيوش للدول الأعضاء ، ويرأسها قائد عسكري منتخب من بين أعضائها، وهى تجتمع مرتين في السنة أو أكثر من ذلك عند الضرورة القصوى، ومن واجباتها إعداد التوجيهات والمقترحات اللازمة لتأمين دفاع مشترك وفعال للحلف وتقديمها للمجلس التابع للمؤسسة السياسية بغية اتخاذ القرار بشأنها، كما أن من واجباتها إصدار التعليمات الخاصة بتنفيذ أي تغييرات أو تعديلات تحدث في استراتيجية الحلف العسكرية.

ب. **القيادات العسكرية الرئيسية:** تكونت هذه القيادات في حقبة الحرب الباردة من ثلاث قيادات رئيسية موزعة على مسرح عمليات الحلف في أوربا ومنطقة الأطلسي، ولكل قيادة رئيسية قيادات فرعية، وهي :[1]

أولا: القيادة الرئيسية لمنطقة الأطلسي: ومقرها في نوفرفلك في الولايات المتحدة الأمريكية، وواجبها الدفاع عن منطقة عملياتها التي تمتد من القطب الشمالي إلى مدار السرطان، إضافة إلى سواحل أوروبا وأفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي، وتشمل البرتغال عدا القنال والجزر البريطانية، وتتبع هذه القيادة ثلاث قيادات فرعية هي :

1- قيادة منطقة غرب الأطلسي: وتتألف من أسطول غواصات وقواعد بحرية وجوية، وقوات برية في جزر برمودا ولازور وجرينلاند.

2- قيادة منطقة شرق الأطلسي: وتتألف من قوات بحرية وجوية في وسط وشرق الأطلسي وجزر آيسلندا ونيرو.

[1] زهرة شيخ الشيوخ، العقيدة الاستراتيجية لحلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 31-32.

3- القيادة البرية في وسط الأطلسي : ومقرها جزيرة ماديرا.[1]

ويعتمد التجهيز الرئيسي لقيادة منطقة الأطلسي بالدرجة الأولى على الأسطول الثالث الأمريكي وجزء من الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط والقوة الجوية البرتغالية، أي أنها قيادة أمريكية في الجزء الأكبر منها.

ثانيا : القيادة الرئيسية لمنطقة القنال : ومقرها في نورث وود في بريطانيا، وواجبها الدفاع عن كافة مناطق قنال ألمانش والمنطقة الجنوبية لبحر الشمال، وهي تتألف من قوات بريطانية وهولندية وبلجيكية وأسطول دائم، ونظرا إلى صغر حجم مسرح العمليات الذي تدافع عنه فإنه لا توجد لديها أي قيادات فرعية.

ثالثا : القيادة الرئيسية في أوروبا: ومقرها مدينة كاستور في بلجيكا، وتعد من أهم القيادات الرئيسية لارتباطها باللجنة العسكرية العليا مباشرة، ولتوليها مسؤولية الدفاع عن منطقة واسعة تمتد من أقصى شمال النرويج إلى جنوب أوربا ومنها البحر الأبيض المتوسط، ومن سواحل الأطلسي في أوربا إلى الحدود الجنوبية لتركيا واليونان، وبالتالي فهي تغطي مساحة من الأرض تبلغ أكثر من مليوني كم^2، وأكثر من ثلاثة ملايين كم^2 من البحار، ومجموع سكانها 320 مليون شخص ، وتتفرع من هذه القيادة ثلاث قيادات فرعية هي :

1- **قيادة تحالف شمال غرب أوربا** : ومقرها في مدينة هايواكومب البريطانية وتتولى قيادتها بريطانيا، وهي تتكون من قوات بحرية في هايواكومب، وقوات بحرية في نورث وود، وقوات برية في مدينة ستاننجر النرويجية.

2- **قيادة التحالف لوسط أوربا** : ومقرها مدينة برونسوم الهولندية، وتتولى قيادتها ألمانيا، ويتد مسرح عملياتها من جنوب منطقة قيادة تحالف غرب أوربا حتى الحدود الجنوبية لألمانيا، وتتألف من قوة برية وجوية رئيسية في ألمانيا قوامها 36 فرقة برية و600 طائرة مقاتلة وقاصفة، إضافة إلى أسطول بحري في الدنمارك.

[1] نزار اسماعيل الحيالي، مرجع سابق، ص 89.

1- **قيادة التحالف لجنوب أوربا:** ومقرها مدينة نابولي الإيطالية وتتولى قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية، وواجبها الدفاع عن منطقة تشمل إيطاليا واليونان وتركيا والبحر الأبيض المتوسط عند مضيق جبل طارق حتى سواحل سوريا وبحر مرمرة والبحر الأسود. وهي تتكون من قوة برية كبيرة قوامها 30 فرقة موزعة في مدينة لارسا اليونانية وأزمير التركية وفيرونا الإيطالية، إضافة إلى قوة بحرية وجوية متمركزة في مدينة نابولي الإيطالية.

قام الناتو بإجراء بعض التعديلات على هيكل مؤسسته العسكرية في إثر انتهاء الحرب الباردة، مثل إلغاء القيادة الرئيسية في منطقة القنال الإنجليزي، ودمجها بالقيادة الفرعية لتحالف شمال غربي أوربا التابعة للقيادة الرئيسية في أوربا. وقد جاء هذا التعديل في ضوء قيام الحلف بتخفيض عدد قواته التقليدية في أوربا عملاً بمعاهدة خفض هذه القوات والتي عقدت مع حلف وارسو السابق في عام 1990 ؛ ولأن مسرح عمل هذه القيادة الرئيسية فائض ومتداخل مع مسرح عمليات القيادة الفرعية لتحالف شمال غرب أوروبا.[1]

المطلب الثاني: قواعد وشروط العضوية لحلف شمال الأطلسي

لا يوجب الناتو على الدول تبني تشريعات معينة في قوانينها المحلية كشرط للانضمام للحلف، على غرار ما يحدث في الاتحاد الأوروبي .

وتؤكد المادة 10 من معاهدة واشنطن أنه يجوز للحلفاء أن يدعوا بالإجماع "أي دولة أوروبية أخرى في وضع يمكنها من تعزيز مبادئ هذه المعاهدة والمساهمة في أمن منطقة شمال الأطلسي ."

وقال التقرير إن الحصول على العضوية هو "إلى حد كبير مسألة تقديرية سياسية، وقبل كل شيء يخضع لرغبة الولايات المتحدة، أكبر مساهم في الحلف والضامن النهائي له، والتي توسع ردعها النووي من خلاله."

[1] نزار اسماعيل الحيالي، مرجع سابق 90

واليونان وتركيا، على الرغم من حكمهما في أوقات مختلفة من قبل المجالس العسكرية، كانا عضوين منذ عام 1952. ولكن مع انضمام إسبانيا ما بعد فرانكو في عام 1982، أصبحت عضوية الناتو أكثر تشابكًا مع التحول الديمقراطي في أوروبا، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي .

ولكن في عام 1995، وضع الحلف بعض المعايير لقبول العضويات الجديدة مثل: سياسة "الباب المفتوح" التي يتبعها الناتو، التي بموجبها يقدم الحلف آفاق العضوية لجميع الدول الأوروبية الراغبة والقادرة على الانضمام، بالإضافة إلى بعض المتطلبات الأخرى مثل وجود نظام سياسي ديمقراطي فاعل يعتمد على اقتصاد السوق، والمعاملة العادلة للأقليات، والالتزام بالحل السلمي للنزاعات، والقدرة والاستعداد لتقديم مساهمة عسكرية لحلف الناتو، والسيطرة المدنية على القوات العسكرية.

وبعد انضمام بولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك في عام 1999، أطلق الناتو "خطة عمل العضوية (MAP) "لمساعدة الطامحين الآخرين. بالنسبة للعديد من البلدان، أصبحت عضوية الناتو، في الواقع، خطوة نحو عضوية الاتحاد الأوروبي[1] .

وفي السنوات الأخيرة تراجع توسع حلف شمال الأطلسي، وأرجعت مجلة "إيكونومست" هذا التراجع إلى سببين رئيسيين هما:

- **أولا:** الصراعات المتشابكة غرب البلقان، حيث انضمت مقدونيا الشمالية فقط بعد تسوية نزاع طويل الأمد مع اليونان بشأن اسمها الرسمي، ولا تزال البوسنة والهرسك، التي مزقتها التوترات الداخلية، تنتظر موافقة الحلف على طلبها.
- **ثانيا:** عداء روسيا ورفضها انضمام جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق إلى هذا الحلف، لا سيما جورجيا وأوكرانيا.

[1] "المادة الخامسة" الأبرز.. شروط وطريقة الانضمام إلى حلف الناتو، على الموقع:
https://www.alhurra.com/ukrainewar 2023/04/23 ساعة: 16.00

وصار على الأعضاء المحتملين أو الذين ينوون الانضمام للحلف، إرسال خطاب نيات إلى حلف شمال الأطلسي، وبافتراض موافقته، يتم إجراء محادثات بشأن مجموعة من القضايا السياسية والدفاعية والقانونية والتقنية. يضع الناتو بعد ذلك بروتوكولات الانضمام، التي يمكن أن يوقعها الوزراء أو السفراء لدى حلف شمال الأطلسي.

سرعة اتخاذ الخطوات الأولوية، في غضون أسابيع قليلة أحياناً، لا تعني الانضمام السريع، فالعضوية تتطلب تصديق جميع أعضاء الناتو الحاليين، وهو ما قد يستغرق أشهراً طويلة. [1]

[1] السّويد وفنلندا تتطلّعان لعضويّة الناتو.. لكن مهلاً... ثمّة شروط؟ على الموقع:

https://www.annaharar.com/arabic/politics/international تاريخ إطلاع:2023/5/25الساعة9:30

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية

السياسة الخارجية للدول من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية، لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية. وهذه الأخيرة لم تستقل عن مجال العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية. وفي بداية الستينات من القرن الماضي تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا واضحا وذلك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي، مما اكسب دراستها أهمية بالغة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السياسة الخارجية

جاء في تعريف الدكتور حامد ربيع على أنها: "مجموع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، وأنها نشاط الجماعة كوجود حضاري، أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه السياسة الخارجية".[1]

وعرفها فالدهايم فيقول: "السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، أي: أنها البرنامج الذي يسعى لتحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل إلى حد الحرب".[2]

أما ليون نويل فعرفها بعبارة موجزة: "هي فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى".

عرفها الدكتور"محمد السيد سليم" بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.[3]

وهناك من يعرف السياسة الخارجية على أنها مرادف للأهداف الدولية في المحيط الخارجي، ومن هؤلاء بيري الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها تتصرف أساسا إلى أهداف الوحدة الدولية، فالسياسة الخارجية عنده هي مجموعة الأهداف والارتباطات التي

---

[1] مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، (تر:حسن نافعة)، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986 ، ص326

[2] نظرية السياسة الخارجيةTheory of Foreign Policy ، الموسوعة السياسية على الموقع: https://political-encyclopedia.org تاريخ الاطلاع: 2023/05/04 ساعة 10.30

[3] احمد النعيمي ،السياسة الخارجية ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص2

تحاول الدولة بواسطتها ومن خلال السلطات المحددة دستوريا بأن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل العنف في بعض الأحيان.[1]

وفي تعريف آخر تعرف السياسة الخارجية بأنها "تلك التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها، ويمكن القول بأن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية للدولة خارج حدود الدولة".[2]

من خلال ما سبق من تعاريف يمكننا أن نستنتج تعريفا شاملا للسياسية الخارجية وذلك بأنها: "مجموع الأهداف السياسية التي بموجبها يتحدد كيفية التواصل بين الدولة ومحيطها، وبشكل عام هذه الأهداف تتمحور حول حماية أمن الدولة وتحقيق مصالحها الاقتصادية، الفكرية، والوطنية، وتحقيق هذه الأهداف يكون عبر المنهج السلمي والتعاون مع مختلف الوحدات الدولية الأخرى، أو عبر الحروب والاستغلال واستخدام القوة.

ويمكن التفريق بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية، هي أن عناصر السياسة الخارجية هي الأفراد والمؤسسات والأحزاب وهي تختلف عن عناصر السياسة الدولية والمتمثلة في الدول والمنظمات الدولية والجماعات النشطة. وهكذا فأن عنصر التحليل في السياسة الخارجية يختلف عن عنصر التحليل في السياسة الدولية.[3]

المطلب الثاني: محددات وأدوات السياسة الخارجية

الفرع الأول: محددات السياسة الخارجية

1-المحددات الداخلية:

- **المحددات الجغرافية:** تتضمن الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة ،والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية،وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي.

---

[1] مصالي هداية، الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/2016، ص 10.

[2] كور متيوك انيار، علاقات جنوب السودان وأمريكا في عهدي بوش وأبوباما، مجلة الحوار المتمدن، على الموقع: https://www.ahewar.org/ تاريخ الاطلاع: 2023/05/06 ساعة 15.00

[3] حقي توفيق سعد، مبادئ العلاقات الدولية ، دار وائل للنشر، عمان ،2006، ص 20.

- **المحددات الاقتصادية:** يقصد بها الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة كمصادر الطاقة ومختلف المعادن، ومواد غذائية كالحبوب والمنتجات الفلاحية، وهذه الموارد تساهم في استقلالية الدولة من الناحية الاقتصادية ويمكنها أن تلعب دورا كبيرا في محيطها الاقليمي وتستطيع التأثير على السياسات الخارجية للدولة الأخرى.[1]
- **المحددات البشرية:** يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية باعتباره عنصرا مهما لبناء القوة العسكرية القادرة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية خلال أوقات السلم والحرب، ويؤثر العامل البشري أيضا في توفير الأيدي العاملة داخل الدولة أو كعمالة وافدة في الخارج، والعامل البشري لا يمثل مقياس لقوة الدولة، فأحيانا يكون له تأثير سلبي على الدولة من خلال انتشار الفقر والبطالة ... إلخ مما ينجم عنه عدة مشاكل خاصة من الناحية الاقتصادية فيكون له انعكاس سلبي مباشر على سياستها الخارجية.
- **المحددات الشخصية لصانع القرار:** انطلاقا من أن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي، وأن الرئيس يمثل في بعض الدول ذات الأنظمة التسلطية وحدة اتخاذ القرار، فإن الخصائص والسمات المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي لصانع القرار تمثل محددا داخليا في السياسة الخارجية.
- **المحددات المجتمعية:** وتتكون من عدة عناصر هي:

- خصائص الشخصية القومية: أي الصفات والمقومات العامة التي يشترك فيها جميع سكان الدولة الواحدة وتميزهم عن باقي الشعوب
- الأحزاب السياسية.
- مؤسسات المجتمع المدني.
- الرأي العام والمجتمع المدني أي موقف الشعب تجاه قضية أو موقف معين.[2]

[1] رمضاني مفتاح/ الثابت والمتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة أبحاث، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 683-684.

[2] اسلام أحمد سليم العياصرة، محددات السياسة الخارجية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد التاسع، 2019، الأردن، ص 9.

- **محددات السياسية:** تتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية. فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسب المشاركة السياسية. أما النظم التسلطية فهي تعكس سياسات عدوانية توسعية.
- **المحددات العسكرية:** يعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية. فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، مع توفر عقيدة عسكرية فعالة،كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو شن الحروب.[1]

2-المحددات الخارجية:

يعتبر النسق الدولي أو الإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول، فنمط توزيع القوى ضمن نسق دولي يتسم باستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة، فإذا كان النظام الدولي يقوم على أساس تكتلات و محاور سياسية وعسكرية، فإن ذلك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي بغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة، أو الخروج عن بعض المبادئ العامة في السياسة التقليدية لهذه الدول، كما أن هذه التكتلاتتساعد الدول الكبرى المنشئة لها في تنفيذ سياساتها الخارجية و فرضها على أرض الواقع و ارغام الدول الأخرى على تقبلها .

كمايندرج في اطار محددات البيئة الدولية للسياسة الخارجية، ما اصبح يطلق عليه تسمية "نموذج" الفعل ورد الفعل في العلاقات الدولية، وفقا لهذه المقاربة، فإن الكثير من التصرفات الخارجية يمكن تفسيرها في إطار ظاهرة الفعل رد الفعل، إذ أن الدول تميل في

[1] محمد فهمي عبد القادر، **المدخل الى الاستراتيجية**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2006، ص 40

الواقع إلى التجاوب مع سلوكيات الآخرين بردود أفعال تحدد طبيعتها أفعال سابقة، فإذا واجهت الدولة فعلا عدوانيا، فإنها تميل إلى الرد عليه بسلوك مماثل وفقا لما تسمح به قدراتها وإمكاناتها، وذلك تماشيا مع مبدأ المعاملة بالمثل في العلاقات الدولية، والعكس صحيح. رغم القدرة الهائلة لهذا النموذج" إلا أن تاريخ العلاقات الدولية يؤكد أن بعض الدول تميل إلى الرد على أفعال الآخرين في إطار الخبرة التي من اكتسبتهاعلاقاتها السابقة، و أحيانا أخرى في إطار ما يسمح به نسقها الفكري و طبيعة شخصيتها الوطنية، و من ثم فقد ترد على فعل عدواني برد فعل غير مماثل.[1]

الفرع الثاني: أدوات السياسة الخارجية

- **الأداة الدبلوماسية:** تتمثل الأداة الدبلوماسية في التمثيل الدبلوماسي للدولة علي المسارح الدولية في شكل بعثات دبلوماسية يرأسها رئيس الدولة في العادة، و تتمثل مهام البعثة في : التمثيل، التفاوض، صنع القرارات، تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، متابعة تنفيذ الدولة الموفدة إليها لالتزاماتها، وتعمل أيضاً كقناة اتصال دائم بين الدولة الموفدة و الدولة الموفدة إليها.
- **الأداة الاقتصادية:** تعبر عن استغلال الدولة لمقوماتها ومواردها الاقتصادية للتأثير علي سلوك الدول الأخرى بما يخدم مصالحها، و مما زاد من أهميتها ظهور التكتلات الاقتصادية والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، و تستخدم تلك الأداة من خلال نمطين "الترغيب" و "الترهيب."
- **الأداة الإعلامية:** تقوم بالتأثير على الراي العام لدولة وصانعي القرار أو الرأي العالمي وتوجيهه بما يخدم مصالحها، و ذلك من خلال اللجوء لاستمالة العاطفة لصالحها، أو من خلال بث الفرقة و زعزعة الاستقرار من خلال إثارة الأقليات.

[1] بسكري حسين، تأثير الاقتصاد في السياسة الخارجية للدول "الجزائر والمغرب"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018، ص 17-18.

- **رابعاً: الأداة العسكرية** :تعتبر هذه الأداة أهم أداة لتنفيذ السياسة الخارجية فهي دعامة وركيزة أساسية لنجاح الدبلوماسية، و قد تستخدم الأداة العسكرية بشكلها التقليدي المتمثل في شن هجمات عسكرية سواء بغرض التوسع أو الاستيلاء علي موارد دولة أخرى، وقد تستخدم الأداة العسكرية للردع فالتلويح باستخدامها يكفي لتحقيق الأهداف المرجوة، أو قد تلجأ الدولة لاستخدام الأداة العسكرية للضغط حيث تخضع الدول الأخرى لرغبة الدولة التي تستخدم وسيلة الضغط تخوفاً من تكبدهم خسائر الدخول في حرب مع تلك الدولة، و يتوقف نجاح كل من وسيلتي الردع و الضغط علي مقدرات الدولة العسكرية.[1]

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية

تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية مؤسسات تقوم بصنع ووضع القرارات، منها مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية لها تأثير كبير في توجيه السياسة الخارجية لأمريكا.

الفرع الأول: المؤسسات الرسمية

1- **الكونجرس:** بداية أدوار الكونجرس يأخذ مكانة هامة في صنع السياسة الخارجية بعد حرب الفيتنام ، منذ ذلك الوت بدأ الكونجرس في مواجهة المؤسسة الرئاسية خاصة بعد إصداره لقانون سلطات الحرب عام 1973 كخطوة لتحديد صلاحيات الرئيس وأهمية رجوعه إلى الكونجرس في القرارات الاستراتيجية.

2- **الرئيس:** سمح الكونجرس للرئيس بإدارة السياسة الخارجية على اعتبار أن الرئيس يعمل بالمشاركة مع الأجهزة والوكالات التي تقاسمه أراء العديد من المهام بشكل صحيح.

3- **الحزب المسيطر في الكونجرس:** يلعب هذا الأخير دور هام في تأثيره على الكونجرس وبالتالي تأثيره على اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية.

4- **مجلس الامن القومي:** ويتولى وضع الخطط والأطر العامة للسياسة الخارجية إلى جانب تقديم المشورة للرئيس في مجال السياسة الخارجية.

[1] رضوي أحمد عبد الجليل، الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية في الفترة "2003 : 2015" دراسة حالة" العراق، لبنان"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية.

5- **وكالة المخابرات المركزية:** تعرف الاستخبارات، المركزية بالسرية والدقة وقوة الحصول على المعلومات، فهي تقوم بدور فعال في تنفيذ السياسة الخارجية من حيث جمع المعلومات، النادرة و تحليلها و تقديمها غالبا لرئيس الجمهورية.

6- **وزارة الدفاع:** تعمل على مبادرة النصح و توفير المعلومات العسكرية وقدراتها الجوية لرئيس الدولة، تلعب دور مهما جدا خاصةاثناء الحروب، كما تلعب دورا استشاريا للرئيس.[1]

الفرع الثاني: المؤسسات غير الرسمية:

1- **الاحزاب السياسية:** تعرف الأحزاب السياسية من أبرز المؤسسات النى تساهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، و يتوقف دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على مدى قدرته في. المشاركة والتأثير بالموافقة، في الأجهزة الحكومية سواء كان في السلطة أو في المعارضة، حيث يعتبر الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي أكبر حزبين في الولايات المتحدة الأمريكية، و عادة ما تكون مواقفها اتجاه القضايا الدولية غامضة وعامة تتسم بالتردد والحذر.

2- **جماعات المصالح:** من السمات المميزة للنظام الأمريكي الدور الواضح لما يعرف بجماعات المصالح في التأثير في السياسة الداخلية والخارجية للدولة؛ وهو دور كفله لها الدستور الأمريكي، فقد عني الدستور بأن تكون للمؤسسات الجماهيرية قوة ذات أثر واضح في صنع القرار ورسم السياسات، حيث تقوم هذه الجماعات بالضغط على النواب والرئيس لحماية مصالحها المختلفة؛ كما أن لبعض هذه الجماعات قوة جماهيرية واقتصادية كبيرة تؤثر بوسطتها في من يصنع القرار.

3- **وسائل الإعلام** :تعمل وسائل الإعلام الأمريكية وظائف متعددة في عملية تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية عبر وسائل مختلفة، وتأتي في مقدمة هذه الوسائل الصحافة، فمن ناحية يستخدمها صانعوا القرار السياسيين لتفسير مواقفهم وسياساتهم وجمع

[1] ماجد عرسان الكيلاني، صناعة القرار الأمريكي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 55.

التأييد لمواقفهم الحكومية، وفي إيصال آراء قادة الرأي وجماعات المصالح والجمهور بصفة عامة إلى القادة الحكوميين وصانعي السياسة، ومن ناحية أخرى يمكن من خلالها ممارسة الضغط على صانعي السياسة عبر جماعات الضغط والمصالح المؤثرة فيها.[1]

[1]رقولي كريم، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مدخل نظري، مجلة طبنة ، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، ص 301.

خلاصة

لقد شهدت أوربا حربين عالميتين خلال القرن الماضي، وكان لهاتين الحربين الدور في ان تشهد اوروبا تحولات كبرى من الناحية الجغرافية ومن الناحية السياسية، منها بروز الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى على الساحة الجديدة ومعه دول أوربا الشرقية السائرة في فلكه التي كانت متناقضة مع ايديولوجيات و مفاهيم وقيم دول أوربا الغربية، هذا الوضع الجديد دفع الدول الغربية المعتنقة لقيم الليبرالية و الديمقراطية الى التفكير في تأسيس حلف عسكري يحميهم من التهديد الشيوعي المتواجد بالقرب من حدودهم الشرقية .

فقامت هذه الدول بتبني حلف شمال الأطلسي الذي كان لأمريكا الفضل الكبير في ظهوره، وكان هدفه الأساسي هو حماية هذه الدول من التوسع السوفياتي ومن أحلافه العسكرية، ومنذ نشوئه سارت العديد من الدول في مساره وتوسع مجاله إلى مناطق أخرى ومزال يتوسع إلى يومنا هذا.

الفصل الثاني

التحولات الاستراتيجية الجديدة في عقيدة حلف شمال الأطلسي

الفصل الثاني: التحولات الاستراتيجية الجديدة في عقيدة حلف شمال الأطلسي

تمهيد:

بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك حلف وارسو ظهرت عدة نقاشات حول التحول في الطبيعة الاستراتيجية للحلف التي بنيت سابقا على أسس استراتيجيات الدفاع ضد العدو، إلى استراتيجيات تتماشى والبيئة الجديدة. هذه البيئة حملت معها عدة ظواهر اختلفت شكلا ومضمونا عن سابقتها وهو السب الذي من أجله قدم الحلف استراتيجيات ومفاهيم جديدة، يستطيع من خلالها التكيف مع هذه البيئة.

المبحث الأول: حلف شمال الأطلسي في ظل الثنائية القطبية

منذ نشأة الحلف الأطلسي كان بمثابة وسيلة سياسية وعسكرية مصممة ومجهزة لمنع غزو أوروبا العربية من جانب الاتحاد السوفييتي سابقا وحلفائه. ففي البداية تم وضع استراتيجية حلف شمال الأطلسي 1949- 1950 تحت مسمى "المفهوم الاستراتيجي للدفاع عن منظمة حلف شمال الأطلسي"، قامت أهم نصوص هذا المفهوم على أن "الأمن الإقليمي للدول الأعضاء". كما خطط هذا المفهوم للعمليات الرئيسية في حالة العدوان على أي بلد عضو وفقا للمادة الخامسة(05)، يعرض هذا المفهوم استراتيجية عمليات واسعة النطاق في الدفاع عن الأرضي الأوروبية.[1]

ويرى البعض إن التكتل الأطلسي كان موجودا فعلا قبل عقد الحلف رسميا، فوجوده في رأيهم يرجع إلى التحالف الذي ربط كلا من إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية قبل الحرب العالمية الأولى، وتمتد جذوره إلى التراث المشترك بين أوروبا وأمريكا ومهما يكن الأمر فانه حين اشتدت الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي وازداد النفوذ السوفياتي في أوروبا، رأت كل من فرنسا وإنجلترا وبلجيكا وهولاندا ولوكسمبورغ أن مصالحها تقتضي أن تتحالف عسكريا، وقد تم ذلك في ميثاق بروكسل المبرم في 17 مارس 1948، ولكن سرعان ما تبين أن تلك الدول غير قادرة بمفردها على الوقوف في وجه ما اعتبر توسعا سوفياتيا في الغرب دون مساعدة الولايات المتحدة الأميركية، وقد تبنى السناتور الأميركي فاندبرج فكرة انضمام بلاده إلى هذا التحالف على أساس المساعدة المتبادلة بينها وبين الدول سالفة الذكر، وتقدم بتوصية رسمية في هذا الاتجاه إلى مجلس الشيوخ الأميركي في شهر حزيران 1948 وأعقب ذلك بدء مرحلة من التشاور والمفاوضات بين الحكومة الأميركية وحكومات الدول الأخرى في منطقة شمال الأطلسي، وانتهت هذه المفاوضات

[1] طورشي ليلى، مكافحة الإرهاب في إستراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر 3، 2019، ص 82.

بإبرام معاهدة حلف شمال الأطلسي التي تم توقيعها في واشنطن في اليوم الرابع من نيسان (أبريل) 1949، ووافق عليها مجلس الشيوخ الأميركي بأغلبية 82 صوتا ضد 13 صوتا. وتبع ذلك إجراء التصديق عليها من قبل الرئيس الأمر في 25 تموز 1949 ومن قبل الدول المؤسسة الإحدى عشرة وبذا أصبحت المعاهدة سارية المفعول اعتبارا من 24 (أغسطس) 1949.[1]

خلال الخمسينيات تم التأسيس لاستراتيجية الانتقام الشامل على أي عدوان يكون ضد الدول الأعضاء، من خلال الوسائل المتاحة بما في ذلك الأسلحة النووية.

وفي سنة 1962حكم "هنري كيشجر" بأن "مذهب الانتقام الشامل" أصبح غير مريح بسبب النظام الدولي المتغير، فأزمة كوبا سنة 1962 التي أوصك العالم إلى حافة الأزمة النووية أدت لتغيير نظرية التحالف، أين اقترح في نفس السنة في حكومة كندي أصبح يسمى "نظرية الرد التدريجي "، وهو بالنسبة "لجورج ليغالتس" المختص في المسائل النووية والأمين السابق لمجلس حكماء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سلسلة من الحلول تبتعد من منطق الانتقامات الواسعة، وتؤدي إلى رد متدرج في حالة هجوم نووي محدد من الإتحاد السوفيتي ضد أحد الدول الأعضاء للحلف". هذه الاستراتيجية تم تبنيها سنة 1967 من طرف المجلس الأطلسي لاسيما بعد انسحاب فرنسا من القيادة المندمجة للحلف الأطلسي، وقد عرف الحلف هذه الاستراتيجية من خلال ثلاث قواعد:

- رد دفاعي لمجابهة الاعتداء .
- التقرب إراديا من التهديد الأكثر قوة من أجل ثني العدو.
- الرد النووي كوسيلة أخيرة للردع، مع أكثر ليونة في حالة التهديد ضد أحد الدول الأعضاء للحلف.

غير أنه كما أكد جورج ليغالتس" فإن: "أي مذهب لا يمكن أن يكون له معنى إلا

[1] محمد عزيز شكري، مرجع سابق، ص 33-34

بالتطورات التي يحدثها .

وتوازيا مع المذهب الاستراتيجي المسمى "الانتقام الشامل" تجهز الحلف الأطلسي بهيكل عسكري قوي مع وضع قيادة مندمجة، ويتعلق الأمر بهيكل مشكل من قيادة عامة كبرى للقوى المتحالفة في أوروبا" تم إقامتها في فرنسا بالقرب من فرساي إضافة لمجموعات التخطيط الجهوي التي تم استبدالها بثلاثة (03) قيادات منفصلة:

- القيادة المتحالفة في أوروبا.
- القيادة المتحالفة للأطلسي .
- القيادة المتحالفة للمانش.

في سنة 1967 وبعد نقاش داخل الحلف تم طرح استراتيجية بديلة "استراتيجية الرد المرن" أو "الرد التدريجي" من خلال إعطاء الحلف المرونة والاستجابة في حالة وجود تمديد لسيادة واستقلال الدول الأعضاء في الحلف، وقد تم وضع هذه النظرية بدف وضع استراتيجية ردع للسماح بتجميد النزاعات وتحييد التوترات المتصاعدة بين القوى العالمية من أجل تجنب النزع النووي الموسع.[1]

ولدعم الطابع العسكري للحلف تم تبني بعد سياسي من خلال إنشاء منصب الأمين العام للحلف" وذلك سنة 1952، أين شغل أول أمين عام للحلف "ليونيال هوستنيغ" في سياق صعب بسب الأزمات العديدة والإصلاحات السياسية. في إطار التعاون العلمي تم إعداد تقرير من طرف وزراء خارجية إيطاليا النرويج وكندا، تم تقديمه إلى المجلس الأطلسي استنتجوا فيه ضرورة إعداد تعاون علمي وتعاون قوي بين الأعضاء.[2]

وحول الإصلاحات الهيكلية الداخلية اجتمع المجلس الأطلسي سنة 1963 على مستوى السفراء وأقروا بأنه يجب أن يتم تشكيل لجان تخطيط الدفاع وذلك من أجل تخطيط

[1] طورشي ليلى، المرجع السابق، ص 84.

[2] حلف الناتو، على الرابط: www.marefa.org تاريخ الاطلاع: 2023/05/03 الساعة: 14.30

الدفاع الجماعي وعلى إثر ذلك تم إنشاء "لجنة مسائل الدفاع النووي" سنة 1966، كما تم إنشاء مجموعة المخططات النووية .

وفي نهاية سنة 1970 تقوت مجموعة المخططات النووية من خلال لجنتين جديدتين: لجنة المجموعة العالية المستوى ولجنة التشاور الخاص، وذلك للسماح للحلف بعصرنة قواته النووية. بالتوازي مع ذلك وضع حلف الأطلسي برنامج لعصرنة طويلة الأمد لقدرته تمثل في برنامج الدفاع المتحالف وهو برنامج للدفاع الطويل.

هذه التطورات المختلفة تم إرفاقها بسياسة خارجية مؤسسة على مبدأ الباب المفتوح فمنذ 1952 اندمجت كل من تركيا واليونان في الحلف وفي 1954 ألمانيا الغربية ثم في 1989 انضمت اسبانيا. كل ذلك يثبت أنه طوال فترة الحرب الباردة تكيف الحلف الأطلسي مع التهديد الأساسي المتمثل في الاتحاد السوفياتي، والتهديد النووي من خلال سياسة ردع فعالة وقدرة تكيف عسكرية وسياسية متواصلة.

لم يشهد الحلف تغيرات كبيرة حتى نهاية الحرب الباردة بالتوازي مع طابعه العسكري الغالب أين أصبح أداة سياسية ودبلوماسية في العلاقات الدولية، هذا الفضاء السياسي غرف عدة تحولات لمواجهة التهديد النووي. كما قام الحلف بمواجهة التحديات الأمنية في الحرب الباردة وحتى ما بعد الحرب الباردة، وفي هذا الصدد صرح "ابراهيم سعيدي" بأَن" الحلف الأطلسي يعد تحالف سياسي يحقق الرابط الأطلسي بين أوروبا وأمريكا ويقدم إطار ملائم ومتميز للتشاور حول مائل الأمن ويشجع التعاون الاقتصادي والسيامي والثقافي التي تصفه هياكل المنظمة لزيادة رفاهية كل الدول الأعضاء".[1]

[1] طورشي ليلى، المرجع السابق، ص 85.

المبحث الثاني : الإستراتيجية العسكرية لحلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة

عند سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية ظهرت تغيرات سياسية واستراتيجية، فقد تغير الهدف من مبدأ الدفاع المشروع إلى مقولة الأمن الجماعي، فلقد قادت هذه التطورات المتسارعة إلى التركيز على الهدف قبل بلوغه، نظام أوروبي جديد على أساس السلم والتعاون، وكشف عن هيمنة الولايات المتحدة بعدما أصبحت بمنزلة القطب الرئيسي في السياسة العالمية، أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

كان من الطبيعي أن ينقص تأثير خصم الأمس بأن ينتقل حلف شمال الأطلسي من مؤسسة دفاعية في جوهره إلى مؤسسة الأمن الجماعي الأوروبي. إن هذا الانتقال يضع الحلف أمام اختيار جوهري. أما وظائفه اليوم على وجه التحديد فهي أن الحلف. راجع مفاهيمه الاستراتيجية في القمة التي عقدت في واشنطن عام 1990 ولكن تسبق انعقاد هذه القمة أحداث بالغة الأهمية، فكانت فكرة توسيع الحلف وانفتاح العضوية ليضم دول أوروبا من بين تلك التي كانت في مرحلة الحرب الباردة تنتمي إلى المعسكر الشيوعي، أحد ابرز التطورات للحلف في ظل الأحادية القطبية، فقد طرحت الولايات المتحدة الأمريكية خطط توسيع الناتو اتجاه الشرق بعنوان "خطة الشراكة من اجل السلام"، التي تمثلت في اتفاق الحلف مع روسيا المبرم بين الطرفين عام 1997، وبموجبة يتعهد الطرفان ببناء سلام في المنطقة الأوروبية الأطلسية مبني على مبادئ الديمقراطية والأمن والتعاون وعلي أن امن جميع دول هذه المنظمة غير قابل للتجزئة. [1]

إن انتصار الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة أسس إلى المطالبة بتثبيت حلف شمال الأطلسي كأداة عسكرية من أجل حماية مكتسبات الحضارة الغربية وثقافتها في تكامل واضح مع عقيدة المحافظين الجدد بالولايات المتحدة الأمريكية لأجل شرعية استخدام

[1] سلامي طاوس ، سمعاني جميلة ، دور الحلف الأطلسي في تنفيذ السياسية الخارجية الأمريكية تجاه أوربا الشرقية 1990 – 2018، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2018/2017، ص 98.

القوة باسم نشر منظومة القيم المبنية على دعامتي الديمقراطية والرأسمالية، الأمر الذي تجسد من خلال توسيع الحلف وفق مجموعة من الأسس وهي:[1]

1. برنامج الشراكة من أجل السلام لدعم الأمن والاستقرار في وسط وشرق أوربا
2. برنامج التعاون والحوار لمواجهة المخاطر المحتملة من جنوب وشرق المتوسط.
3. الاضطلاع بمهمة منع وإدارة الأزمات داخل أوربا وخارجها.

إن عملية التوسع التي خطط لها حلف شمال الأطلسي ليست مجرد عملية لضم أعضاء جدد فقط بل هي رؤية تنسجم مع توجهات النظام العالمي وتصوراته للأمن والسلم الدوليين في المستقبل من طرف القوى الفاعلة في الحلف، حيث تصادف اتخاذ قرار توسيع حلف شمال الأطلسي مع وصول بيل كلينتون للحكم في الولايات المتحدة الأمريكية والذي حملت استراتيجيته للأمن القومي شعار "المشاركة والتوسع" الذي مفاده اختفاء الحد الفاصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وأن متطلبات الحفاظ على القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية تستدعي تنشيط الاقتصاد وضرورة التشارك مع دول العالم.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز الرابطة الأطلسية التي تجمع كل من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال التوسع في استخدام حلف شمال الأطلسي في العمليات العسكرية التي تقودها من وراء ستار في مناطق مختلفة من العالم، إذ يدخل في هذا الإطار تولي حلف شمال الأطلسي مهمات التدخل العسكري في البوسنة والهرسك ثم صربيا تحت مظلة التدخل الإنساني، بالإضافة إلى قيادة حلف شمال الأطلسي للتدخل العسكري في أفغانستان باسم قوات إيساف وأخيرا تحمل على عاتقه مهمة الهجمات العسكرية على ليبيا بعد أحداث 17 فيفري 2011م ونشوب الحرب فيها.[2]

[1] شبيب نبيل، حلف شمال الأطلسي في عامه الستين، نظرة استشرافية، مركز الجزيرة للنشر والتوزيع، الدوحة، 2009، ص 14.

[2] محمد عبد الشفيع عيسى، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، أكتوبر 2011، ص 151.

إن القائمين على عملية التوسع في حلف شمال الأطلسي سواء في المهام أو في العضوية استهدفوا تحقيق أهداف استراتيجية نذكر منها ما يلي:

1. ضمان الأمن والاستقرار الكامل لقارة أوربا وتعزيز التعاون عبر الأطلسي والقضاء على إمكانية قيام الحرب الأهلية داخل أوربا.
2. القدرة على احتواء الطموحات الأوربية في الساحة الدولية وإعطاء الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية السيطرة على أية تطورات غير متوقعة في روسيا وأروبا الشرقية.
3. عزل روسيا وإفشال أية محاولة للتكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري بينها وبين أوربا ويتحقق ذلك بحرمانها من مجالها الحيوي التقليدي.
4. الحفاظ على مبيعات السلاح بفتح أسواق جديدة الأمر الذي تم عن طريق تزايد نفقات الدفاع في الدول المترشحة للعضوية والتي تشارك في برنامج الشراكة من أجل السلام عبر تحويل بنيتها العسكرية ومنظومتها التسليحية بما يتوافق والنظم العسكرية الغربية بدل المنظومة السوفياتية السابقة.[1]

[1] مصطفى دحو، تيغزة الزهرة، حلف شمال الأطلسي ودوره في تعزيز القيادة الأمريكية للعالم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 11، عدد 02، سبتمبر 2020، ص 669.

المبحث الثالث: المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي بعد أحداث 11 سبتمبر

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالتدخل في أفغانستان في عام 2001، وبشن الحرب على العراق في عام 2003، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من الانتقادات لحلف شمال الأطلسي واتهامه بالتقصير، والتساؤل حول أدواره المستقبلية، وطبعت هذه المرحلة بالعديد من المظاهر:

- الهدف من تشكيل الحلف هو الحفاظ على أمن الدول الأعضاء، لكن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في العراق وتطبيقها للإستراتيجية الوقائية كان بمثابة عامل لتفرق الرؤى واختلافها حول أداء الحلف والغرض من استمراريته.
- الإرهاب ظاهرة غير محددة المعالم من حيث الزمان والمكان، وتبني حلف شمال الأطلسي لمسؤولية مكافحة الإرهاب هو قرار غير عقلاني وغير رشيد، لغياب المؤهلات اللازمة لتنفيذ المهمة.
- عقد قمة براغ وانضمام سبع دول من وسط وشرق أوروبا.[1]

أولا: المفهوم الاستراتيجي الجديد

حرص المفهوم الاستراتيجي الجديد على تطبيق المادة الخامسة من الميثاق، مع محاولة تعميمها على كل المناطق المهددة للسلم والأمن الدوليين، من خلال تطبيق مبدأ " الحماية والدفاع " تجاه التهديدات الأمنية الجديدة، وركزت الوثيقة التي صيغ فيها المفهوم الاستراتيجي الجديد على ثلاث مبادئ أساسية:

دول الحلف تقوم دائما بمساعدة بعضها البعض ضد التهديدات والتنسيق فيما بينها من خلال المادة الخامسة من الميثاق؛

- إدارة الأزمات: يمتلك حلف شمال الأطلسي قدرات فريدة وفعالة سياسية وعسكرية

[1] محمد جميل الشيخلي، الاستراتيجية الجديدة لحلف الشمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي، مجلة شؤون اجتماعية، مجلد33، عدد 129، 2016، ص 195.

للتعامل مع طائفة واسعة من أنواع الأزمات؛

- الأمن التعاوني: حلف شمال الأطلسي يؤثر ويتأثر بالتطورات الأمنية الحاصلة فيما وراء الحدود، لذلك يمكنه التدخل لتعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال الشراكة.

ومن خلال المفهوم الاستراتيجي الجديد والتحول في العقيدة الإستراتيجية فإن الحلف يحاول أن يكون منظمة أمنية عالمية .[1]

وبعد أحداث 11 سبتمبر ظهرت تهديدات و مخاطر جديدة، لذلك ظهرت الحاجة إلى تحول جديد في التخطيط و التفكير الاستراتيجي لمواجهة هذه المخاطر و نذكر أهم ظاهرة و هي الإرهاب لذلك تم الاتفاق في قمة براغ و وضع خطوط عمل مشتركة ضد الإرهاب، إضافة إلى العمل على تطوير قدرات الحلف العسكرية عن طريق العمل على زيادة قدراته الدفاعية ضد الأسلحة النووية, الكيمائية, البيولوجية والإشعاعية أيضا والتوصل إلى زيادة مخزون الذخيرة"[2].

ومن أهم القمم التي انعقدت بعد احداث 11 سبتمبر نذكر مايلي:

1-قمةإعلان براغ للحلف الأطلسي 2002:

"في 21 نوفمبر اجتمع قادة رؤساء حكومة الدول الأعضاء بمدينة براغ بجمهورية التشيك بتمحور جدول أعمال القمة, حول إعادة تحديد الوظيفة السياسية لهذه المنظمة العسكرية و إعادة انتشار قوتها و النظر في مستقبله إذ تم إنشاء قوة عسكرية خاصة التي تسمى بحلف الناتو لرد السريع, لها القوة و القدرة على الانتشار السريع في مناطق النزاع حتى لو كانت خارج الحدود الجغرافية الأوروبية, أيضا الانتقال من مفهوم الردع و الاحتواء إلى المفهوم الوقائي حسب المنظور الأمريكي وخرجت بعدة نتائج نذكرها فيما يلي:

[1] غزلاني وداد، المرجع السابق، ص 124.

[2] اشرف محمد عبد الحميد كشك, تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو. ط1, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, جانفي, 2003, ص198.

أ. **توسيع الحلف:** ذلك من خلال دعوة رسمية لكل من بلغاريا, ليتوانيا, رومانيا, سلوفاكيا وسلوفينيا للانضمام إلى الحلف, أين نلتمس استمرار السياسة التوسعية لحلف الناتو خاصة في أوربا الشرقية و ذلك بعد ما عرفته المنطقة من أزمات.

ب. **تطوير قدرات دفاع الجماعي:** من خلال توسيع القدرات الدفاعية عبر تعزيز قدرات ثماني فئات محدودة و بدء بعملية تعزيز القدرات و إنشاء قوة للرد و التدخل السريع، يبلغ عددها 25 ألف جندي، يراد منها التعامل مع جميع المهمات سواء كانت حربا أو طابع إنساني دون تحيد جغرافي.

ج. **إطلاق المخططات** الفردية: "من اجل الشركاء المنفتحين على دول الحلف و التي تشاركها الإرادة السياسية و القدرة على تعميق العلاقات معها إلى جانب تبني تخطيط عمل الناتو –أوكرانيا و العمل أيضا في إطار مجموعة مقاييس بهدف مكافحة الإرهاب"[1].

2- **قمة اسطنبول** 2004:

"عقدت في 28-29 2004 تعد أهم قمم الحلف الأطلسي, تعد تعبيرا عن انتقال مركز ثقل الحلف ناحية الشرق و الإشارة إلى أهمية عقد اللقاء بالقرب من مناطق الخطر و التهديدات الجديدة الموجهة إلى أعضاء الناتو و المتمثلة بالإرهاب, أسلحة الدمار الشامل و الصواريخ بعيدة المدى, يمكن النظر إلى قمة اسطنبول على أنها علامة البدء في عملية توسيع عمليات الحلف خارج أوربا وتطوير قدراته, أيضا توسيع مجالات التعاون بينه و بين شركائه إذ نشأت مبادرة اسطنبول بشان توسيع التدخل في الشرق الأوسط . شدد بلاغ قمة اسطنبول الذي نص على أهمية تقيد جميع الدول و التزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة و نزع السلاح و عدم انتشارها و تنفيذها التام و أهمية تعزيز الاتفاقيات الدولية القائمة بشان تحيد

[1] حفيظة العلمي، الأدوار الحديدة لحلف الناتو يعدأحداث11سيتمير2001, رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات دوليه جامعة الجيلالي بونعامة, خميس مليانة, الجزائر, 2014, ص76.

الأسلحة و النظم المتعددة الأطراف لنزع السلاح و ضوابط تصديرها و أعرب التحالف عن تأييده القوى لقرار مجلس الأمن، وتوصلت إلى عدة نتائج منها:

أ. أهمية اخذ الأفكار و المقترحات الصادرة عن دول المنطقة أو المنظمات الإقليمية في الحسبان.

ب. ضرورة تأكيد أن مبادرة الناتو هذه هي مبادرة تعاونية تستند إلى المنفعة المشتركة و المصالح المتبادلة لكل من الناتو و دول المنطقة أخذة في الحسبان احتياجاتها الخاصة.

ج. ضرورة الإقرار بان هذه المبادرة منفصلة، إلا أنها تأخذ في الحسبان المبادرات الأخرى مثل تلك التي طرحتها مجموعة الثمانية و المنظمات الدولية كالاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن و التعاون في أوربا فتكون مكللة لها بحسب ما تدعو الحاجة لذلك.

د. ضرورة التركيز على التعاون العملي في المجالات التي يمكن أن يفيد فيها خاصة في مجال الأمن و مشاركة دول المنطقة في هذه المبادرة بالإضافة إلى مدى تعاونها مع الحلف.

3- قمة بوخارست 2008

"توسع الحلف و أزمة الأفغان. هما الموضوعات الأساسية الذي تمحورت حولهما القمة و التي جمعت الحكومات 26 لدول الحلف, أين وافق الحلفاء على انضمام كل من ألبانيا و كرواتيا لهما في حين قوبلت مقدونيا بالرفض بسبب الفيتو الياباني كما أن الاندماج إلى مخطط النشاط ينتظر تحت ضغط روسيا خاصة فرنسا و ألمانيا لكن هذان البلدان لا يزالان يلتقيان وعودا بإعادة ترشيحها في نهاية 2008.[1]

[1] مطروح مريم، عزوز صونية، استراتيجية حلف الشمال الأطلسي في المنطقة المغاربية، الحوار الجزائري الأطلسي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية، جامعة تيزي وزو، 2018/2017، ص 58-59.

قمة ستراسبورغ: 2009,

أوكل في هذه القمة لزعماء دول الحلف, إلى الأمين العام فوغ راسمو سين ، مهمة تشكيل الهيئة المتكاملة من الخبراء الأكفاء على وضع أسس الأزمة لتطوير المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو في سبتمبر 2009، بدأت هذه الهيئة أعمالها تحت قيادة رئيسها مادلين أولبرات (الو.م.ا) ونائب الرئيسة جيرون فان (هولندا).

"و في مهامها المتمثلة بتحضير النقاش المفتوح حول تنظيم و عرض الحلف، نظمت هذه الهيئة سلسلة من الحلقات الدراسية و اللقاءات الاستشارية مع نخب و من ابرز الأكاديميين والمسؤولين المدنيين والعسكريين من داخل الحلف و خارجه، بعد ما قدمت هذه الأخيرة تقريرها الأول إلى مجلس محافظي الحلف 24 نوفمبر 2009, قدمت فيها بعدها تقرير النهائي و الذي اشتمل على ملخص النتائج ودراسة أكثر تفصيلا للقضايا الرئيسية و تحليلات منهجية وتوصيات هادفة غايتها مساعدة الأمين للحلف في صياغة المفهوم الاستراتيجي"[1].

6-قمة لشبونة 2010:

انعقدت في 19-20 /11/ 2010 عقدت في عاصمة لشبونة عاصمة البرتغال قمة ضمت الدول الكبرى و دول حلف شمال الأطلسي, أين أعلنت هذه الدول واتفقت على إستراتيجية جديدة للحلف تضمنت مواضيع مهمة منها موضوع أفغانستان وموضوع الدرع الصاروخي وعلاقه روسيا و توسيع صلاحيات الحلف".

وخرجت القمة بثلاث قرارات هامة وهي:

[1] مصطفى علوي سيف. إستراتيجية حلف الشمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية للنشر والتوزيع, الإمارات العربية المتحدة، ط1, 2008, ص48.

أ. الدفاع الجماعي: تسعى المادة الخامسة لميثاق الشمال الأطلسي لالتزام الأعضاء في الحلف بمساعدة بعضهم البعض ضد أي هجوم و استمرار الحلف في أداء دوره الجماعي و الحفاظ على وحدة و امن الأعضاء بكونه وحدة لا تتجزأ.

ب. إدارة الأزمات: إن الحلف يمثل القدرات السياسية و العسكرية الكبيرة لتصدي الأزمات الناشئة التي تأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأمن لأعضائه قبل أن تتحول هذه الأزمات إلى صراعات.

ج.التعاون الأمني: الحلف يمكنه أن يتأثر و يؤثر في آن واحد بالتطورات السياسية والأمنية من خارج الحدود الجغرافية، لهذا السبب تم إقرار برنامج الشراكة مع البلدان و المنظمات الدولية المعينة قصد منع انتشار الأسلحة الدمار الشامل و مكافحة الإرهاب و باب العضوية مفتوحة في التحالف مفتوح لجميع الديمقراطيات الأوروبية التي تلبي معايير الحلف.

"نصت وثيقة المفهوم الاستراتيجي بشكل صريح على أن الحلف ليس هو الحل الوحيد لكل المشاكل الذي يعاني منها الأمن الدوي, فالحلف منظمة إقليمية و ليس عالمية لكن في نفس الوقت شددت على أن التحالف بين دول الأعضاء و الالتزام بالدفاع الجماعي حسب المادة 5 ما يعني قيام الحلف بعمليات خارج الحدود التقليدية للمنظمة الأورو-أطلسية من خلال التشاور الداخلي بين الأعضاء و ضرورة خضوع العمليات التي تتم خارج حدودها .[1]

[1] مطروح مريم، عزوز صونية، مرجع سابق، ص60

خلاصة:

بدأ الحلف بمرحلة تتسم بالغموض والبعد عن الأهداف واتساع المسؤوليات والحدود الجغرافية، منذ أن شنت الولايات المتحدة احد أعضاء الحلف، الحرب على أفغانستان عام 2001م، وكذلك حربها على العراق عام 2003، وهذا أدى الى انقسام حقيقي في رؤى الحلف لأدواره المستقبلية، حيث وجهت بعض الدول الأوروبية نقداً لاذعاً وكلمات قاسية لأمريكا وأذكى هذا الخلاف طموح أوروبا بالوقوف بوجه أمريكا وأخذ زمام المبادرة بالمحافظة على أمنها بنفسها وتشكيل قوة أوروبية للتدخل السريع واستمرار عدم المشاركة في إرسال قوات للعراق على الرغم من مصالح بعض الدول الأوروبية المشتركة مع أمريكا.

الفصل الثالث

تماهي الاستراتيجية الأطلسية والأمريكية في المنطقة العربية والتحديات التي تواجهها

الفصل الثالث: الاستراتيجية حلف شمال الأطلسي والأمريكية في المنطقة العربية والتحديات التي توجهها

تمهيد:

تحتل منطقتا الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط موقعاً مهما على خارطة الاهتمامات والمصالح الدولية، باعتبارهما منطقة ذات بعد جيواستراتيجي وذو أهمية اقتصادية كبيرة، وتأتي أهمية الخليج من أهمية موقعها الجغرافي الذي يسيطر على ممرات استراتيجية تمر عن طريقها الإمدادات النفطية العالمية مثل مضيق هرمز، مضيق باب المندب، خليج عمان، إضافة إلى تربعها على نسبة كبيرة من الاحتياطيات النفطية من نسبة الاحتياطي العالمي، وهذا بدوره يجعل من منطقة الخليج مصدر استقطاب للقوى الكبرى للسيطرة على تلك المنطقة.

أما منطقة الشرق الأوسط فتكمن أهميتها في الناحية الاقتصادية كما انها تعتبر منطقة عبور عالمي مهم فهي تتوسط تقريبا جميع قارات العالم، وكان التركيز منصبا عليها من أمد ليس بالقريب.

المبحث الأول: الإستراتيجية حلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط

يتجه الحلف في نشاطه لممارسة أدوار في منطقة الشرق الأوسط، واضعاً جانباً الشكوك نحو مهمات حفظ المصالح كجزء من استراتيجيته خارج حدوده، ولعل إصلاح وضع القدرات الأطلسية، وتحديد نوع المهام الممكن القيام بها، يعتبران من أهم سمات هذا التوجه. ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تساهم في إرساء الاستقرار الإقليمي، إلا أن مبتغاها ونجاحها يتوقفان على تقبل القوى الإقليمية في المنطقة لدور الحلف. وإن أهم ما يرصد في توجهات وأدوار الحلف المتوقعة قد وجد أسسه الجديدة بعد التغيير السياسي في العراق في قمة اسطنبول في جوان 2004، وفي اجتماع وزراء دفاع الحلف في نيس في منتصف فيفري 2005، ثم في مؤتمر روما في منتصف مارس 2005 حول الدور الواجب اعتماده في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: توجهات وأدوار الحلف نحو منطقة الشرق الأوسط

وفي ما يتعلق بمبادرة اسطنبول، فإن الحلف، وعلى لسان قياداته، قد عرض التعاون مع دول منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن، يقول الأمين العام للحلف ياب دي هوب شيفر إن «الإرادة لرؤية الحلف من منظار جديد موجودة بوضوح، وينبغي أن تشمل نظرة: [1]

أ. قائمة واسعة من الخيارات للتعاون مع دول المنطقة، والخليجية منها بالتحديد، تتناول مواضيع من قبيل محاربة الإرهاب، إلى التدريب، والى مزيد من الشفافية في تحديد موازنة الدفاع، والمساعدة في اتخاذ قرارات متعلقة بالأمن، وتطوير مهارات المراقبة

ب. محاولة تعزيز الحوار المتوسطي الذي بقي عاجزاً عن تحقيق نتائجه بسبب الصراع العربي – الإسرائيلي، إلى مستوى شراكة أكثر عملية.

[1] خضر عباس عطوان، حلف الأطلسي والأمن والتوازن في منطقة الشرق الأوسط: رؤية مستقبلية، مجلة آراء، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، بعداد، 2018، ص 197-198

ولا تزال الإشكالية هنا تتعلق بالتساؤل عن أهداف التعاون الأطلسي– الشرق أوسطي، ومن ضمنه الخليجي، وفي أي أطر يتم؟ وما هي الشروط المطلوبة لإنجاحه؟ وهل يغني مثل هذا التعاون عن الحاجة إلى الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة؟ من الواضح أن القرار الأمريكي يفسح المجال أمام تعاط أوروبي أكبر من خلال الأطلسي مع الأزمات المفتوحة في المنطقة، مثال على ذلك الدور الذي تؤديه الترويكا الأوروبية في المفاوضات النووية مع إيران. وربما لهذا السبب لم يظهر عداء واضح لإيران في مداخلات المسؤولين الأطلسيين في مؤتمري الحلف في الدوحة في نهاية عام 2005، على رغم عدم إشراك طهران في حوار مع الأطلسي في إطار الشمولية المرجوة لمثل هذا التعاون في لمنطقة كافة. كما أنه لا يوجد عائق رئيسي في وجه الأطلسي لممارسة أدوار في المنطقة. لكن ثمة شروطاً يتعين تحقيقها لإنجاح التعاون، أهمها عودة الهدوء والاستقرار إلى العراق، وتسوية الأزمة مع إيران، وهما أمران يؤدي فيهما الحلف دوراً مهماً، مع الأخن في الاعتبار ضرورة أن يضطلع الشركاء الأوروبيون بدور أوسع، لئلا ينظر إليه على أنه عباءة أمريكية فحسب. كما أنه يتعين إقناع مجلس التعاون الخليجي مجتمعاً بأن التعاون مع الحلف لا يشكل مخرجاً للأمريكيين للتنصل من التزاماتهم في المنطقة.[1]

ولا شك في أن الحديث عن شراكة أطلسية – خليجية، لا يمر في المنطقة من دون شكوك كبيرة، مغلفة بنظريات عن الهيمنة والسعي للاستئثار بالثروات النفطية والغازية. والواقع أن احتكار مصادر لنفط أمر مستحيل، فهو سلعة معروضة في الأسواق. وليس سعي الحلف لدور أمني في دول منتجة للنفط سوى محاولة لإرساء الاستقرار وتأمين إمدادات حرة إلى السوق الدولية لتفادي الاضطرابات. كما يمكن للحلف أن يطمح بجزء لا بأس به من

[1] سمير السعداوي، دور للحلف الأطلسي في أمن الخليج، مقال منشور بجريدة الحياة اللندنية، الاثنين 2005/12/02.

عائدات النفط والغاز، أو تعهدات مضمونة بتعاقدات تجارية تفيد دول الحلف ثمناً للخدمات التي يعرض تقديمها، لكن الطلب على الطاقة سيكون حاجة ملحة للمارد الآسيوي، وخصوصاً الصين (التي يتوقع أن يصل استهلاكها للنفط في عام 2015 إلى 10 ملايين برميل يوميا).

بمعنى آخر لا يتوقع توسع في دور الحلف في منطقة الخليج العربي إلى مستويات فاعلة بسبب كون المنطقة مجال تأثير الولايات المتحدة الطبيعي، وأي دور فيها سيخفض أو يؤثر سلباً في ذلك المجال. أما في الدول العربية المتوسطية، فهي مجال الاتحاد الأوروبي الطبيعي، وأي توسع لمهام الحلف فيها سيؤثر في ذلك المجال أيضاً والأكثر منه أن الحلف لن يكون أداة لتحويل التوازنات الإقليمية أو حفظ الأنظمة الداخلية غير الآمنة، والاختلال في التوازن الاقتصادي — الاجتماعي الداخلي، فدوره في أفضل الأحوال هو دعم الاستقرار الإقليمي وفقا لمنظور الحلفاء.[1]

وقد تركزت نقاشات وزراء الدفاع على المهمات الجديدة التي ستؤديها قوات الحلف في أكثر من دولة شرق أوسطية وفق المعادلة الجديدة للعلاقة الأمريكية – الأوروبية ضمن إطار الأطلسي بعد الخلافات التي أثارتها حرب العراق بين كل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا. وقد انتهى الاجتماع إلى مناقشة موضوع توسيع الشراكة مع دول الشرق الأوسط، ومن ضمنه توسيع الشراكة المتوسطية عبر تقديم التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب، وحفظ السلام، والمساعدة على تنفيذ مشروع دشر الاصلاحات في المنطقة، بل إن هناك من يرجح أن توافقا أوروبياً — أمريكياً قد حدث لصياغة معادلة جديدة للعلاقات بينهما داخل الأطلسي تقوم على موافقة الدول الأوروبية على استخدام اسم الحلف في إرساء استقرار أكبر في منطقة الشرق الأوسط، وتخلي الأوروبيين ممثلين بفرنسا عن اعتراضهم على سياسة

[1] خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص 198-199.

الولايات المتحدة في العراق، مقابل ضمانات أمريكية بالتعامل الإيجابي مع قضية الصراع العربي – الإسرائيلي والفلسطيني – الإسرائيلي، وإن وصل الأمر إلى تكليف قوات أطلسية للفصل بين الجانبين، ونشرها كذلك على طول الحدود بين لبنان وإسرائيل.

ولعل هذا جانب يفسر الاتفاق الأمريكي – الفرنسي بشأن الملف اللبناني – السوري في قضية اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري.

و كانت من أبرز السياسات التي نفذها الحلف خلال المرحلة الممتدة بين عامي 2004 –2006، وفي إطار الحوار المتوسطي، ومكافحة الإرهاب، ومحاولة صياغة نظام شرق أوسطي، الأمور الآتية:

1. منح المغرب صفة حليف أساسي من خارج الحلف، وقد أجرى الحلف مناورات عسكرية قبالة سواحل المغرب في شهر جويلية ، وتوجه إلى إنشاء مركز للمعلومات فيها يساعد المغرب على اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الواجب القيام بها بالتعاون مع الحلف في المجال الأمني.
2. أجرى الحلف مناورات عسكرية مع الجزائر في منتصف نوفمبر 2004.
3. أجرى الحلف مناورة عسكرية (الفجر الأسود) في جوان2005 في سلوفينيا كانت تهدف إلى المساعدة في إيجاد صيغة تدخل في منطقة الشرق الأوسط في مجال مكافحة الإرهاب والسلاح النووي.
4. شاركت كل من قطر والكويت والبحرين والإمارات في مؤتمر روما في مارس 2005 بهدف إجراء حوار حول المسائل الإقليمية المتعلقة بالدفاع والأمن، في حين كانت استجابة السعودية في نهاية سبتمبر 2005 عندما أرسلت وفداً للتباحث في مجالات التعاون الثنائية.[1]

[1] جمال مظلوم، حلف شمال الأطلنطي ودوره الجديد في المنطقة، مجلة شؤون خليجية، العدد 44، 2006، ص 179.

5.وقد أقام الحلف بالتعاون مع مؤسسة راند الأمريكية مؤتمراً عن دور الحلف في أمن الخليج العربي في العاصمة القطرية في شهر ديسمبر 2005، كما دعم الحلف مؤتمر برلماني حول حلف الأطلسي والشرق الأوسط في نهاية شهر نوفمبر2005 في العاصمة القطرية كذلك.

المطلب الثاني: انعكاسات توجه حلف شمال الأطلسي نحو الشرق الأوسط على الأمن القومي العربي:

ترتب عن توجه حلف شمال الأطلسي نحو المنطقة العربية العديد من الانعكاسات التي مست وتمس الأمن القومي العربي:

- تزايد اعتماد دول منطقة الشرق الأوسط على حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية: تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية بترسانتها العسكرية المتطورة على توجهات وسياسات حلف شمال الأطلسي العسكرية، وبالتالي فالتواجد الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط جعل المنطقة في تبعية عسكرية، تحت المظلة الأمنية العسكرية الأمريكية والأطلسية.
- تغير الإدراك لمصادر التهديد للأمن القومي العربي: لقد كان لتوسع حلف شمال الأطلسي وتحركه خارج حدود دوله الأعضاء ومحاولته تطبيق استراتيجية إدارة الأزمات، إسهام في إعادة صياغة التفاعلات الدولية والتأثير في حركتها ومسارها، حيث تزايدت وتيرة الاختراق الخارجي للأمن العربي، مع إعادة هيكلة المنطقة وفق المنظور الأطلسي الأمريكي.[1]
- التأثير على توجهات نخب وقادة الدول العربية: ظلت مجموعة من المفاهيم على غرار مقاومة التدخلات الخارجية وانتهاج سياسات مضادة للأحلاف، التي تسعى لربط الدول

[1] غزلاني وداد، الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط الكبير، ما بين النظرية الواقعية ونظرية الأمننة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 07، جانفي 2018، ص 130.

العربية بالقوى الكبرى، والوقوف ضد دمج إسرائيل في المنطقة العربية صامدة إلى غاية عام 1990، ولكن أعقبت هذه الفترة مجموعة من المتغيرات مثل حرب الخليج الثانية، والاحتلال الأمريكي للعراق، مماً أدى إلى تغيير مدركات النخب العربية حول القضايا الأساسية في المنطقة، فالتقاء مصالح وأهداف بعض الدول العربية والأنظمة الفرعية فيها مع المصالح الغربية وأطراف خارجية، أدى إلى تحويل المدركات السابقة المشتركة، فمثلا أصبحت الكويت والسعودية تنظران للعراق كمصدر تهديد بدلا من إسرائيل، كما ترى قطر في السعودية مصدر تهديد محتمل.

كما أبدت بعض النظم العربية تفهما لسياسات العنف التي تنتهجها إسرائيل في فلسطين والاعتداءات المتكررة في جنوب لبنان، وتم التقبل والتسليم بالمسميات التي تطبع التواجد الأمريكي والأطلسي في منطقة الشرق الأوسط، حيث أصبحت الترتيبات العسكرية في المنطقة تسمى قواعد وتسهيلات، وتسمى الترتيبات الاقتصادية بالقواعد والتنظيمات المساهمة في تطور الاقتصاد العالمي، أما التدخل في الشؤون الداخلية فهو دفاع عن حقوق الإنسان والأقليات.[1]

تراجع الإرادة القومية في معالجة القضايا الأساسية: أصبحت المنطقة العربية في حالة انكشاف أمني حيث تم إعادة هيكلة أنظمتها بما يتماشى ومصالحها وأولوياتها لجديدة، وبذلك تصادمت مع بعضها لبعض وهو ا شكل صورة عداء بين دول المنطقة، وقد نجم عنه غياب الاهتمام بالقضايا الأساسية المشتركة على غرار الصراع العربي الإسرائيلي، والذي تحول إلى صراع فلسطيني إسرائيلي، وأصبح بذلك من الصعب التوصل إلى اتفاقيات نهائية حول العديد من القضايا الأمنية الأخرى المتعلقة بالأمن الطاقوي والأقليات...، فمؤسسات صنع القرار العربية أصبحت تفتقد للقدرة على دراسة البدائل المتاحة، التي تخدم الأمن القومي العربي .

[1] غزلاني وداد، المرجع السابق، ص 131.

- التواجد الأطلسي في المنطقة سواء كان ذلك مباشرا من خلال التدخلات العسكرية، أو غير مباشر من خلال المبادرات والمشاريع التي تم ذكرها، هو بمثابة ضمان للتدخل الأطلسي المستقبلي في الترتيبات الأمنية في المنطقة.
- ظهور بوادر إنشاء نظام أمني إقليمي، من خلال حلف شمال أطلسي شرق أوسطي، في ظل الفراغ الأمني الذي تعاني منه المنطقة.

المبحث الثاني: الأدوار الجديدة لحلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي

تستوجب الشراكة الخليجية مع المنظمات "الأمنية" الإقليمية والدولية ضرورة بلورة منظور واستراتيجية خليجية موحدة لتعزيز الروابط مع أحد أهم تلك الهيئات "حلف الناتو"، وذلك بالنظر إلى تطورات وتحولات البيئة المحيطة على مختلف المستويات السياسية، والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية. إذ يجدر بدول الخليج بذل كل ما في وسعها في هذا الاتجاه، باعتبار أن شراكتها الجماعية مع الناتو باتت ضرورة تفرضها معطيات وتفاعلات المشهد الدولي والإقليمي الراهن، ومطلبا ملحا تقتضيه مؤشرات ودواعي المستقبل المنظور.

تظهر أهمية منطقة الخليج العربي في منابع النفط الحيوية ذات الموقع الاستراتيجي الهام في العالم، وكون الشركات الأوروبية والأمريكية أخذت تتسابق في استغلال هذه السلعة الهامة والمورد الاقتصادي الاستراتيجي الكبير، فإن ما قام به العراق من احتلال لدولة الكويت في 2 آب 1990 أعتبر تهديداً مباشراً لمصالح الدول الغربية في منطقة الخليج لا سيما وأن هذا الاحتلال جاء في فترة زمنية سادتها تقلبات عاصفة في العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً، وبروز سيطرة نظام القطب الواحد في العالم.[1]

[1] مشعل حبيب الفرج، حلف شمال الأطلسي (الناتو) وإسهاماته في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي من 1991 الى 2012، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013/2012، ص 08.

لقد مست أزمة الخليج منذ البداية عصباً حساساً للاقتصاد العالمي يتعلق بما أطلق عليه منذ عام 1973 "بأمن الطاقة" كما كان الاحتلال تحدياً للعالم العربي والإسلامي ولكل الحقائق التي كانت تعتبر من الأساسيات في العلاقات العربية ومفهوم الأمن الخليجي العربي، لذلك فإن هذا العمل اذهل جميع الدول العربية ومعظم الدول الأوروبية وأمريكا، مما حدا بالولايات المتحدة إلى أن تقود الحرب على العراق وتمارس هيمنتها في هذا الأمر، حتى أصبح الكثير من دول العالم الغربي والعربي تتسابق من أجل المشاركة في تحرير دولة الكويت. كما نَبّه الغزو العراقي للكويت الولايات المتحدة ودول الحلف الأخرى، للأخطار التي يمكن أن تمثل تهديدات جديدة لمصالحهم خارج النطاق الجغرافي لعمل حلف الأطلسي في أوروبا الغربية، وكان ذلك بداية التفكير في ضرورة توسيع نطاق عمل الحلف، ورغم اتفاق دول الحلف على إدانة العدوان العراقي، إلا أنهم اختلفوا في كيفية التعامل مع الأزمة، وكان الحدث خارج نطاق عمل الحلف، ولكنه يمس مصلحة حيوية لدوله، ويتطلب تدخل لحماية تلك المصلحة، وقد طالب الجميع بسرعة سحب القوات العراقية الغازية من الكويت، عدا بريطانيا التي تطابق موقفها مع الولايات المتحدة، الذي ينادى بالعمل العسكري ضد العراق، وحرصت دول الحلف الأوروبية (فرنسا، إيطاليا، وألمانيا) على تجنب الخيار العسكري، –وهو ما أكده قرار البرلمان الأوروبي برفض العمل العسكري وضرورة إتاحة الفرصة أمام العقوبات الاقتصادية، التي اتخذتها الأمم المتحدة– غير أن بريطانيا والولايات المتحدة طالبوا باستخدام القوة لإجبار القوات العراقية على الانسحاب وتوقيع عقاب صارم وقاسي عليها، لإرهاب دول المنطقة والعالم، والتنبيه لرد الفعل الذي سيلاقونه في ظل النظام الجديد الذي بدأت تظهر بوادره .[1]

انضم عدد من دول حلف الأطلسي للمشاركة في العمل العسكري تحت مظلة الأمم المتحدة، بينما اكتفى البعض الآخر بمساعدات، اختلفت كذلك، ما بين مساندة كاملة

[1] مشعل حبيب الفرج، المرجع السابق، ص 09.

بالقوات، أو دعم بمعدات أو وحدات غير مقاتلة (طبية أو إدارية أو فنية)، أو مشاركة في التكلفة، أو اكتفاء ببيان. وقد وضح من ذلك اختلاف وجهات نظر دول الحلف، واتجاه بعضها للعمل خارج الحلف، بينما ساندت دول أخرى، الدول المشاركة من الحلف في العمل العسكري، في إطار ميثاق الحلف، ففرنسا وألمانيا، على سبيل المثال، من منظور مصلحتيهما الكبيرة في العراق، حاولتا تجنب اللجوء للخيار العسكري في البداية، وتمسكت ألمانيا بنصوص دستورها، الذي يحظر إرسال قوات ألمانية للقتال في الخارج، إلا في إطار معاهدة حلف الأطلسي، لذلك زادت مشاركتها في تكاليف الحشد العسكري، وأرسلت ألمانيا وبلجيكا طائرات إلى تركيا، دفاعاً عنها، واشترطت عدم مشاركة طائراتهما في العمليات الهجومية، وذلك في إطار مبدأ الدفاع الجماعي بموجب معاهدة الحلف، أما فرنسا فبالرغم من مواقفها المبدئية في معارضة العمل العسكري، إلا أنها لحقت بالركب خشية تهميشها، وأرسلت هي وبريطانيا وإيطاليا قوات برية وجوية وبحرية إلى الخليج للمشاركة في الحرب، ورغم اشتراط فرنسا عدم مشاركة قواتها في مهاجمة العراق، إلا أنها سرعان ما نحت هذا الشرط جانبا.[1]

لقد شارك العديد من دول الحلف بشكل أو آخر في العمل ضد العراق، إلا أن ذلك لم يكن تحت مظلة الحلف، وإنما بشكل فردي، طبقاً للظروف الذاتية لكل دولة، عدا ألمانيا وبلجيكا اللتين شاركتا في الدفاع عن تركيا في إطار الحلف، كما شاركت بعض دول الحلف بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام الولايات المتحدة القواعد الجوية والبرية بأراضيهم، في غرب وجنوب أوروبا.

ويرى الباحث أن حرب الخليج الثانية وقرار مجلس الأمن رقم 678 الصادر في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1990 الذي يخول المجتمع الدولي استخدام القوة العسكرية ضد العراق

[1] خالد بن محمد القاسمي، الاستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج، الجزء الثاني، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011، ص 45.

لإخراجه من الكويت أوضحت ضرورة تكييف هياكل وعقائد الحلف، لكي يتمكن من التعامل مع الأزمات المشابهة، في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة، بالعمل خارج نطاق عمل الحلف في أوروبا الغربية، كما أبرزت هذه الحرب كذلك ضرورة أن يعقد الحلف اتفاقيات أمنية مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط المحورية، توفر لها التسهيلات العسكرية اللازمة، وهو الأمر الذي أدى إلى طرح الحلف، بعد ذلك، لمستوى معين من العلاقات (الشراكة)، مع بعض دول المنطقة، خاصة جنوب المتوسط، والتي يمكن أن تكون ذات نفع للحلف، في أزمات مشابهة.[1]

سارع حلف شمال الأطلسي إلى تحديث أهدافه وتطوير استراتيجيته العملياتية والتكتيكية وإعادة بناء عقيدته العسكرية وهيكله التنظيمي؛ وذلك انسجامًا مع الواقع الاستراتيجي الجديد الذي فرضه انتهاء الحرب الباردة في العام 1991، والتحديات الأمنية الجديدة الناشئة عن تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عام 2001؛ وسعيًا للحفاظ على هويته الأمنية والسياسية.

وتبعًا لذلك، أصبحت العقيدة الاستراتيجية الجديدة للناتو في مطلع القرن الحادي والعشرين تقوم على مرتكزات أساسية، هي :[2]

- تعزيز الاستقرار في أنحاء العالم التي يؤدي عدم الاستقرار فيها إلى التأثير في مصلحة الحلف وأعضائه حاضرًا ومستقبلاً.
- "بناء الأمن من خلال الشراكة"، عن طريق إقامة شراكة استراتيجية وسياسية وأمنية مع الدول والتجمعات ذات الأهمية الحيوية لمصالح الحلف، وتأسيس روابط للتعاون والتنسيق المعلوماتي والأمني والعسكري معها؛ ومن هنا بادر الناتو إلى طرح مبادرات للتعاون والتنسيق الأمني الجماعي، وفي مقدمتها مبادرة الحوار المتوسطي عام 1994، ومبادرة إسطنبول للتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي عام 2004 .

[1] مشعل حبيب الفرج، مرجع سابق، ص 72.

[2] مبادرة إسطنبول والتعاون بين الناتو ودول الخليج العربي"، المعهد الدبلوماسي، وزارة الخارجية السعودية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006، ص12.

- تطوير عقيدة عسكرية للتعامل الفعّال مع التحديات الأمنية الجديدة بدءًا من القيام بعمليات بناء وحفظ السلام في جنوب شرق أوروبا وآسيا، مرورًا بمكافحة الإرهاب الدولي، وحتى الاستعداد لدرء مخاطر وتهديدات أسلحة الدمار الشامل.

وبناء على هذه المرتكزات، استهدفت استراتيجية الناتو تجاه منطقة الخليج تحقيق عدة أهداف، كان أبرزها تطوير علاقات شراكة استراتيجية مع دول المنطقة، وتعزيز التنسيق والتعاون الأمني والعسكري معها على نحو يساعد هذه الدول على التمتع بالسلام والاستقرار الداخلي، عبر تبني وتطوير سياسات وخطط وبرامج عملية وآليات فعّالة لاستئصال الأسباب الجوهرية لعدم الاستقرار وتفشي الإرهاب.[1]

المبحث الثالث: مستقبل العلاقة الأطلسية في المنطقة العربية والتحديات التي تواجهها

المطلب الأول : إستراتيجية حلف شمال الأطلسي في منطقة العربية

أولت وثيقة المفهوم الاستراتيجي للحلف الجديدة الصادرة عن قمة حلف شمال الأطلسي المنعقدة في لشبونة 19–20 يونيو 2010م، اهتماماً غير مسبوق لتهديدات الأمن البحري، وتأمين الممرات البحرية الحيوية التي تمثل شريان نقل الطاقة الرئيس إلى الدول الأوروبية ، ويدخل الخليج العربي في مقدمة هذه الممرات الاستراتيجية المهمة بالنسبة للأمن القومي الأوروبي . لذا بدأ الحلف بتأسيس شراكات استراتيجية مع دول المنطقة ، مبادرة الشرق أوسطية ومبادرة إسطنبول عام 2014 الموجه لدول الخليج العربية.

وعلى وفق المنهج المعياري في مجال العلاقات الدولية، فإنَّ الدول الأوروبية وحلف الناتو، ترغب بتطوير العلاقات مع الدول الإقليمية على أساس المصالح والمنافع المتبادلة، لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بالتحدّيات التي يعتقد بها الحلف ودول الاتحاد الأوروبي على

[1] محمد بدري عيد، حلف الناتو ودول الخليج، تقييم لمبادرة اسطنبول بعد عقد من الزمن، مركز الجزيرة للدراسات، 16 افريل 2014 على الموقع:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/20144169263720934.html 2023/05/25، ساعة 13.30

حد سواء، بأنها تؤثر ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل على الدول الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي.[1]

اهتم حلف شمال الأطلسي الناتو والاتحاد الأوروبي بقضايا مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الأصعدة كافة لاسيّما الأمنيّة منها ، والتهديدات التي تواجهها من بعض الدول الإقليمية، ويرجع ذلك إلى إدراك الحلف بأنّه لا يمكن تجاهل التحديات الأمنية والسياسية في هذه المنطقة الحيوية فتنامي الوعي والإدراك الأوروبي وحلف الناتو لتطورات الأوضاع في الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط ، يشير إلى أنَّ لهذه التطورات تبعات وارتدادات أمنية على القارة الأوروبية، التي تجلّت بوضوح بتدفق اللاجئين من مناطق النزاع في الشرق الأوسط نحو أوروبا، ووقوع العديد من الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية، فالأوضاع المضطربة في هذه المنطقة تؤثر سلباً في الأمن القومي للدول الأوروبيّة، فأمن المنطقة يعدّ من أمن أوروبا، وحمايته هدفاً مشتركاً لدول المجلس ودول الاتحاد الأوروبي على حد سواء .

ازدادت أهمية منطقة الخليج العربي في استراتيجية الحلف بعد عام 1991م، بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، الخصم الاستراتيجي للحلف، إذ ربط الحلف التهديدات الموجه لأوروبا والمنطقة، مشيراً إلى أنّ الإرهاب مصدره الأساس منطقة الشرق الأوسط، فالتداعيات الأمنية والسياسية.

في المنطقة تعدّ من العوامل التي أسهمت بتحويل حلف الناتو من حلف دفاعي إلى قوة عسكرية لها صلاحيات بالتدخل في النزاعات الإقليمية، دون التقيد بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وباختصاص المنظمات الدولية، فالحلف أدرك بشكل واضح بوجود مهددات

[1] كريستيان كوخ، موقف أوربا من علاقات دول مع القوى الاقليمية، ضمانة للاستقرار الاقليمي، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد 128، 2018 .

للأمن القومي لدول الحلف نابعة من هذه المنطقة، وبحكم المصالح المشتركة بين الحلف ودول مجلس التعاون يجب بناء علاقات وتحالفات مشتركة بينهما.

فتعاون الحلف الأمني مع دول مجلس التعاون له أبعاد ومكاسب ومزايا إيجابية لها، مثل الدفاع المشترك عن المنطقة ضدّ أية اعتداءات محتملة، ويكون عامل ردع للأطراف الإقليمية، لاسيما إيران التي تهدد دول الخليج العربي، إلا أنّ هذا الأمر لا يخلو من سلبيات منها ترسيخ الوجود العسكري المنطقة، للحلف في عبر بوابة بناء قواعد عسكرية جديدة للناتو، ومن ثمَّ قد يثير معارضة بعض القطاعات الشعبية التي تفسر الوجود العسكري احتلالاً لأراضيها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

تتوافق رؤى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة وحلف الناتو في مسائل عديدة منها بروز بيئة أمنية مضطربة ، أفرزت تهديدات مشتركة لدول الخليج، وتهديدات مباشرة ومستقبلية لأراضي الحلف ، الأمر الذي يجب إجراء مجموعة من الاتفاقيات والتدابير الأمنية المشتركة مع دول المنطقة لاسيما دول الخليج العربي. فلهذا فحلف الناتو معني بهذه البيئة الأمنية المتغيّرة والمضطربة، وإيجاد علاقات تعاونية مع دول مجلس التعاون، لاسيّما في التصدي لظاهرة الإرهاب والحوار معها لبناء رؤى مشتركة مستقبلية لأمن دول الخليج العربية، كما أنّ دول مجلس التعاون أدركت بأنّ الأمن الشامل له أبعاد أمنيّة واقتصادية وسياسية واجتماعية، لذا سعت لإيجاد علاقات أمنية متميزة وتطويرها مع شمال الأطلسي الناتو. إنّ استراتيجية حلف شمال الأطلسي الناتو تهدف إلى تعزيز الاستقرار والأمن العالمي، وبناء شراكات استراتيجية وسياسية وأمنية، والتنسيق وتبادل المعلومات في مجال الأمنيّ والعسكري ، وتطوير عقيدة الحلف بما يتلاءم في تحديث إمكانياتها بالتعامل مع التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجه الحلف. كما أنّ تقديرات الحلف تشير إلى أنّ عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، لاسيّما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة تؤدي بالنتيجة إلى ارتدادات تؤثر بالنتيجة على الأمن القومي الأوروبي.

وبالرغم من المحددات ذلك فأمن المنطقة لايزال يواجه العديد من والمشكلات المركبة، أبرزها شعور الجميع بهاجس الأمن المتهالك، وعدم الاتفاق على رؤية محددة للأمن والتعاون سواء كان على مستوى دول الحلف أو دول مجلس التعاون من جانب، ومن جانب آخر كيفية تحقيق الموازنة بين العناصر الوطنية والإقليمية والدولية في المعادلة الأمنية المشتركة.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه حلف شمال الأطلسي في منطقة العربية

بالرغم من محدودية المنجزات الفعلية على الصعيد المشترك بين حلف شمال الأطلسي ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة وعلى المستوى الدولي بصفة عامة، وعلى الرغم من الإشكاليات والتحديات التي تواجهه فإن المستقبل لا يزال واعدًا لجهة توثيق عُرى هذه الشراكة وتعظيم الفوائد منها من المنظور الخليجي والعالمي، وذلك في ضوء التطورات الدولية والإقليمية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن.[1]

الفرع الأول : التحديات على مستوى منطقة الخليج العربي

يواجه حلف الناتو في منطقة الخليج عدة تحديات، وقد ظهرت جليا بعد أحداث 11 سبتمبر، وذلك نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية داخل الحلف، ودورها كذلك في منطقة الخليج، وقد واجهت الحلف اشكالات نبرزها فيما يلي:

الاشكالية الأولى: كيف يمكن للدول الخليجية التوفيق بين التزاماتها في إطار الاتفاقيات الأمنية الثنائية المبرمة مع بعض أعضاء الناتو ومنها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، والصيغ الجديدة المقترحة من جانب الناتو، فضلاً عن الدفاع الخليجي المشترك في إطار

[1] شايب الدرع عائشة ، التحديات الأمنية في الخليج العربي في بداية القرن الواحد والعشرين وآليات مواجهتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات استراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 107.

قوات درع الجزيرة. بمعنى آخر هل يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية والمصالح القومية، وهو ما يثير التساؤل حول أثر هذا الدور الجديد للحلف على أمن منطقة الخليج .[1]

الاشكالية الثانية: كيفية تعامل الدول الخليجية مع أطراف المنظومة الأمنية الإقليمية التي قد يقترحها الناتو مستقبلاً والتي تضم إلى جانب الدول الخليجية عددًا من الدول العربية، بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل، خاصة أن الناتو مهما بلغت قدراته العسكرية لا يملك حلولاً جذرية لمعضلات تعاني منها المنطقة الخليجية عموماً ويأتي في مقدمتها الخلل بين أطراف تلك المنظومة.[2]

الاشكالية الثالثة: كيف يمكن للدول الخليجية الست التوفيق بين التزاماتها تجاه الناتو والتزاماتها العربية بشأن الصراع العربي – الإسرائيلي، خاصة أن إسرائيل ضمن أطراف الحوار والترتيبات المستقبلية، في ظل تزايد حدة التوجه الشعبي الخليجي تجاه قضية التطبيع مع إسرائيل ابتداءً بتأسيس مؤتمرات لمناهضة التطبيع، ومروراً ببعض المظاهرات التي شهدتها بعض الدول الخليجية احتجاجًا على الممارسات الإسرائيلية، وانتهاءً بمطالبة البرلمان البحريني الحكومة بالتراجع عن قرار رفع الحظر عن دخول المنتجات الإسرائيلية، وهنا تجدر الإشارة إلى تأكيد عدد من الأكاديميين الخليجيين الذين شاركوا في مؤتمر تحولات الناتو وأمن الخليج الذي شهدت فعالياته مدينة الدوحة عام 2004، على أن أي صيغة للتعاون مع الناتو لن تحظى بالقبول إلا بعد حل الصراع العربي – الإسرائيلي، ومن ثم فإن محاولات

[1] عطا السيد العشرواي، التعاون الأمني بين الناتو ودول الخليج: الفرص والقيود، المجلة الالكترونية آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، ماي 2023.

[2] د/ محمد جميل الشيخلي، الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 25 يناير 2015 على الموقع: https://rawabetcenter.com/archives/3255 2023/05/26، 14.00

الناتو لإجراء مثل هذه الحوارات مع الدول الخليجية هو إيجاد نوع من التطبيع العسكري مع إسرائيل حتى في ظل تماديها في أعمال القتل والتخريب والدمار ضد الفلسطينيين.[1]

كذلك تظهر هناك تحديات أخرى مرتبطة بالتغير في النظام العالمي خاصة في منطقة الخليج:

- التغير النسبي في معايير القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية العالمية والذي ألمّ بالولايات المتحدة الأميركية ، ومن المرجح أن يؤثر في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأمنية في حماية الحلفاء.
- التبدل في أولويات السياسة الخارجية والاستراتيجية العسكرية الأميركية في العالم خلال السنوات الأخيرة، والذي يشير بوضوح إلى تراجع مكانة الشرق الأوسط عمومًا في هذه الاستراتيجية لصالح الشرق الأدنى والمحيط الهادئ؛ وهو الأمر الذي بات يعززه الاتجاه الأميركي نحو الاكتفاء الذاتي من النفط بحلول عام 2037، لاسيما مع تزايد اكتشافات النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأميركية. لقد دفع هذا التبدل النسبي في الأولويات، الإدارة الأميركية لانتهاج استراتيجية "القيادة من الخلف" في إطار حلف الناتو، تلك الاستراتيجية التي تقوم على زيادة مشاركة الحلفاء الأوربيين في مهام حماية وحفظ الأمن في المناطق الجغرافية الاستراتيجية في العالم، وفي مقدمتها الخليج، ضمن إطار ما يعرف بسياسة " زيادة مساهمة الحلفاء."
- الاتجاه نحو تسويات للأزمات والنزاعات المتجذرة في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج عبر إبرام "صفقات مصالح" بين الأطراف الدولية والإقليمية المعنية؛ مما ينذر بأن يكون ذلك على حساب أطراف إقليمية أخرى، ويُعد التقارب الأميركي–الإيراني مؤخرًا أبرز الأمثلة على ذلك.

[1] مشعل حبيب الفرج، مرجع سابق، ص 106-107.

نستنتج مما سبق أن مرتكزات الشراكة الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي وحلف شمال الأطلسي على أرضية اعتبارات مصلحية دائمة لكلا الطرفين، يزيد من فرص توطيد أواصر هذه الشراكة، ويجدر بدول الخليج بذل كل ما في وسعها في هذا الاتجاه؛ باعتبار أن شراكتها الجماعية مع حلف الناتو باتت ضرورة تفرضها معطيات وتفاعلات المشهد الدولي والإقليمي الراهن، ومطلبًا ملحًا تقتضيه مؤشرات ودواعي المستقبل المنظور.

الفرع الثاني : التحديات على المستوى العالمي

يواجه حلف شمال الأطلسي جملة من التحديات والرهانات من الناحية العالمية، خاصة مع بروز قوى عظمى كالصين وأخرى تقليدية كروسيا، ونستطيع أن نقسم هذه التحديات إلى قسمين داخلية وخارجية.

1: على المستوى الداخلي:

أ- العامل الإيديولوجي:

سيؤدي الاختلاف الإيديولوجي بين الأعضاء في الحلف إلى اتساع الخلافات الأمريكية – الأوربية والفشل في تحقيق التنسيق بين الحلف والبنية الأمنية الأوروبية وزيادة احتمالات التداخل في المهام والوظائف بين المؤسسات المختلفة سواء الأوروبية (اتحاد غرب أوروبا) أو دولية مثل هيئة الأمم المتحدة.

اختلاف أجندة الاتحاد الأوربي عن الأجندة الأمريكية الأطلسية فمن بين **28** دولة عضوا في الحلف توجد **21** دولة في الاتحاد الأوروبي وهي تتطلع إلى قوة عسكرية مستقلة، مع تعديل البنية العسكرية الأطلسية متواصل مع ظهور معالم التراجع عن مشاريع كبرى مثل اختصار حجم القوة " الردع السريع" وإعادة النظر في مشروع الردع الصاروخي الأمريكي،

كما بدا الحلف في قمته الستينية محاولة جديدة لإعادة صياغة مهامه الأمنية الدولية، وخاصة تحديث معنى الأمن الجماعي والتزاماته كما ورد في المادة الخامسة من اتفاقية الحلف، ولا يمكن الجزم بنتائجها مسبقا على ضوء الخلافات المستمرة حولها.[1]

ب – عامل الأعباء والتكاليف:

فأعباء وتكاليف حلف الأطلسي مشكلة مستديمة طوال الحرب الباردة وما بعدها، وتحملت الو.م.إ **80%** وأكثر النفقات عن أوروبا وحماية مصالحهم في الخارج أو مساهمتها في تمويل التوسع نحو الشرق أو في الشرق المتوسط والبحر الأبيض المتوسط، وسيؤدي فارق النفقات إلى التفكك في الحلف الأطلسي في ظل الهيمنة الأمريكية في توجيه سياسات وقرارات الحلف بسبب دعمها المالي والعسكري المتفوق.

ج – عامل الانسحاب:

يضعف عامل الحلف الأطلسي ويدفع إلى تفككه، ما دام يتضمن احتمالات انسحاب بعض الأعضاء الأصليين أو مؤسسين مثل فرنسا وتركيا، ومن ذلك كله نستطيع أن نلخص أهم التحديات التي ينتظر أن تواجه هذه المؤسسة الكبيرة في القرن المقبل فيما تحدث عنها الكاتب جون ببرنز وهي أربعة تحديات رئيسية: " الوقت، المشاكل الأمنية والمستلزمات المؤسساتية المطلوبة لهذين العاملين، والغذاء، الأمراض، التغير المناخي، الصين ونمور آسيا، التوقعات المتصاعدة، الشيخوخة، دول المغرب ودول الشرق الأوسط.[2]

2: على المستوى الخارجي

أ– **التهديدات المحتملة في المتوسط** : أعلن روي فولجر وزير الدفاع الألماني الأسبق

[1] عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 356.

[2] صباح حاجي، مرجع سابق، ص 108.

بمدينة ميونيخ الألمانية في **4** فيفري **1995** " إن مجال الأزمة بالشرق الأوسط الذي يقع بالقرب من أوروبا، تقترب من الناحية الجغرافية الصرفة من المثلث المتكون من القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، في هذه المنطقة بالذات نجد النزاعات العرقية والدينية والقومية لها جذور عميقة ساهمت في إحداث نزاع تلو الآخر وهي ليست بعيدة من حدودهم .

وقال: "لهذا سيكون من الخطأ الاستراتيجي أن يتركز الاهتمام بالنزاعات في البوسنة وفي والشيشان بينما نهمل العلاقة التي تربطها بمحيطها الجغرافي سواء في أوروبا الشرقية أو المنطقة المتوسطية، ولذلك يجب الاهتمام بالتهديدات المحتملة في المتوسط" .[1]

ب – بروز مؤسسات أوروبية باعتبار الكيان الوحيد القادر على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية في المستحيل القريب هو الاتحاد الأوروبي فهو له قدرات عسكرية كبرى، وإذا سمح للعلاقات عبر الأطلسي أن تعكر، وهي ممكنة ولكنها تتطلب تغيرات كبرى في أوروبا، وتناقص قابلية القوة الأمريكية العسكرية في عصر المعلومات، يعني أن أوروبا في موقع يمكنها من التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية على رقعتي الشطرنج الاقتصادية وعابرة القومية، وقد تندفع بعض البلدان الأخرى إلى العمل معا لاتخاذ إجراءات لتعقيد أهداف أمريكا كما قالت الناقدة الفرنسية دومينيك موراي: " إن العصر العالمي لم يغير حقيقة انه لا يمكن عمل أي شيء في العالم بدون الولايات المتحدة الأمريكية وان تكاثر العناصر الفاعلة الجديدة يعني انه ليس هناك شيء تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تحققه وحدها"، ولكي تتحدى أمريكا الوضع الراهن والمحتمل يجب أن لا تقتصر على القوة الصلبة، بل أن تتفهم قوتها الناعمة الطرية وكيف تجمع القوتين معا .

ج – اختلاف منظومة القيم أو الأحلاف الثقافية بحيث تأكد هنتنغتون بأن البلدان سوف

[1] د. محمد علي حوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 2006، ص 76.

تستوعب الدوائر المختلفة أزمة التحديث بطرق متباينة، وسوف تنتصر الأصولية الدينية، وتنشأ أنظمة استبدادية وشمولية، وبذلك تسعى إلى نشر إيديولوجية الدولة في الخارج بكل الوسائل ومن ضمنها العنيفة، وبالتالي تكون حركة دينامية عالم الدول ستصبح أكثر عمقا، وبالتالي التهديد تلقائيا، يستدعي ذلك القوى الأساسية لعنق الدول، القمع، التسلح، إقامة التحالفات، الدفاع، سياسة التوازن2، بالإضافة للاختلاف على أساس منظومتي القيم الإسلامية والغربية.

د – التخوف من روسيا التي مازالت تملك ترسانة نووية كبيرة مدمرة، ولهذا فان توجهها نحو أوروبا وإبقاء حلف الأطلسي للحيلولة دون استعادة مكانتها فالعلاقة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية فيها قدر من الغموض، فروسيا ترى أن قيام حلف الأطلسي باستخدام القوة العسكرية خارج مسؤوليته يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في العالم، وتهديد الأمن القومي الروسي ومصالحها في العالم، وهي تسعى لخلق توازن عسكري استراتيجي مستقر .

هـ – التقارب الاستراتيجي الروسي — الصيني سنة **1996** الذي جاء كرد فعل لمشروع الناتو بالتوسع ضمن مناطق آسيا الوسطى، وبروز التحدي الصيني كقوة اقتصادية وعسكرية على مناطق النفوذ في العالم، وكذا الهند، والتعافي السريع لليابان، واحتمال بروز تفاهم استراتيجي.[1]

[1] زهرة شيخ الشيوخ، العقيدة الاستراتيجية لحلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة 1991–2008، مذكرة لنيل شهادة ماسجتير في العلوم السياسية. حامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 184.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لحلف شمال الأطلسي

- من المتوقع أن ينتج عن المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو تصاعداً للصراع بين الناتو وروسيا خلال الفترة المقبلة بشكل علني وأكثر حدةً، وبخاصة مع تعهد الدول الأوروبية بدعم أوكرانيا بمزيد من الأسلحة، واعتبار روسيا تهديداً مباشراً للحلف، بما قد يمهِّد لتحرك منسَّق بين الدول الأعضاء تجاه موسكو. لكنْ يظل هناك احتمال قائم بأن هذا التصعيد سيقتصر على مساحات الخطاب السياسي وآليات العقوبات، وبخاصة في ظل عدم وضوح آليات التنسيق وحدود التحرك تجاه روسيا في الوثيقة.
- سيؤثر المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو بشكل مؤكد في العلاقات بين الصين ودول الحلف، سواء بشكل ثنائي أو جماعي، مما قد يدفعها إلى سحب بعض استثماراتها في الدول الأعضاء في الحلف كرد فعل. لكن سيظل ذلك مرهوناً بقدرة الدول الأعضاء على التوافق بشأن سياسة موحَّدة للتعامل مع الصين، وبخاصة في ظل وجود تباينات حول هذا الأمر حتى الآن. ومن ناحية أخرى، قد يؤدي صدور الوثيقة الأخيرة إلى تنبيه الصين لحدود التحرك ضد نفوذها وطموحاتها التوسعية داخل أوروبا؛ فبرغم الاختلافات، إلا أن بيجين، التي تعد "تحدياً" الآن بالنسبة للناتو، قد تصبح في الوثيقة المقبلة "تهديداً مباشراً" هي الأخرى للحلف، وهو ما قد يعني أنها لن تكون بمنأى عن التصعيد العسكري المحتمل ضدها في قضية تايوان، وبخاصة أن قمة مدريد هذه المرة ساهمت في تعزيز الشراكات مع بعض البلدان في منطقة المحيطين الهادي والهندي، وهي أستراليا واليابان ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية، والتي كان رؤساء حكوماتها حاضرين لأول مرة في قمة حلف الناتو.
- من المؤكد أن تعزيز التوافق والتعاون الأوروبي–الأمريكي في مواجهة روسيا والصين عالمياً يعد أحد النتائج الأساسية جراء هذه الوثيقة، بل إنه يمكن القول إن الساحة العالمية أصبحت رسمياً، بصدور هذه الوثيقة، منقسمة إلى كتلتين: الكتلة الغربية التي

تضم الولايات المتحدة وأوروبا وحلفاءهما، في مقابل الكتلة الشرقية بقيادة روسيا والصين، وأصبحت كل كتلة تسعى لفرض إرادتها الدولية على الكتلة الأخرى عبر توظيف كافة الأدوات الممكنة. وبينما كانت احتمالات التعاون والشراكة قائمة في الماضي، أضحت الآن لغة التهديدات هي التي تسود حالة الخطاب العام بين الكتلتين.

- من المحتمل أن يُزيد حلف الناتو دعمه في الفترة المقبلة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والساحل، سواء دعماً مادياً أو لوجستياً أو تقنياً وعسكرياً، وذلك لمواجهة جذور الأزمات، مثل الإرهاب والتغير المناخي، والأهم لمنافسة التمدد الروسي والصيني فيها[1].

[1] باسم راشد، المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو 2022: المهام والتهديدات والانعكاسات المحتملة، مركز الإمارات للأبحاث، 29 يوليو 2022، على الموقع: https://www.epc.ae/ar/details/brief/almafhum-alastiratijiu-aljadidat-lilnaatu-2022-almahamu-waltahdidat-walaineikasat-almuhtamala تاريخ الإطلاع: 2023/05/15 على الساعة: 15.00

خلاصة

تتوافق رؤى الدول العربية، بصفة عامة ودول الشرق الأوسط ودول الخليج العربي بصفة خاصة مع حلف الناتو في مسائل عديدة منها بروز حلف بيئة أمنية مضطربة، أفرزت تهديدات مشتركة لدول الخليج، وتهديدات مباشرة ومستقبلية لأراضي الحلف ، الأمر الذي يجب إجراء مجموعة من الاتفاقيات والتدابير الأمنية المشتركة مع دول المنطقة لاسيما دول الخليج العربي. فلهذا فحلف الناتو معني بهذه البيئة الأمنية المتغيرة والمضطربة، وإيجاد علاقات تعاونية مع دول مجلس التعاون، لاسيما في التصدي لظاهرة الإرهاب والحوار معها لبناء رؤى مشتركة مستقبلية لأمن دول الخليج العربية، كما أنّ دول مجلس التعاون أدركت بأنّ الأمن الشامل له أبعاد أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية، لذا سعت لإيجاد علاقات أمنية متميزة وتطويرها مع شمال الأطلسي الناتو. إنّ إستراتيجية حلف شمال الأطلسي الناتو تهدف إلى تعزيز الاستقرار والأمن العالمي ، وبناء شراكات إستراتيجية وسياسية وأمنية والتنسيق وتبادل المعلومات في مجال الأمني والعسكري ، في المنطقة العربية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربية، وتطوير عقيدة الحلف بما يتلاءم في تحديث إمكانياتها بالتعامل مع التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجه الحلف. كما أنّ تقديرات الحلف تشير إلى أنّ عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، لاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تؤدي بالنتيجة إلى ارتدادات تؤثر بالنتيجة على الأمن القومي الأوروبي .

الخاتمـــــــة

الخاتمـــة

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى معرفة على نشاطات واسهامات حلف شمال الاطلسي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط ، وتبين ذلك من خلال فاعلية إسهامات الحلف في حرب الخليج الثانية وفي حرب الخليج الثالثة و في الاسهام الأكثر تأثيراً وهو مبادرة اسطنبول للتعاون التي تضم في محاورها الاصلاح الدفاعي والتخطيط المشترك والتعاون العسكري واقامة التمارين العربية المشتركة ومكافحة الارهاب والتصدي لانتشار اسلحة الدمار الشامل وحماية الحدود وادارة الازمات والتخطيط للطوارئ والكوارث.

فبعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشيوعي بقيادة الاتحاد السوفييتي وتحول العالم من نظام ثنائي القطبية الى نظام النظام الواحد وبالتالي انفراد الولايات المتحدة بالقوة وبرهنت على ذلك في حرب الخليج الثانية وهي حرب تحرير دولة الكويت في 1991 وذلك بعد الغزو العراقي لدولة الكويت وتهديده للسلم والامن الدوليين لمصالح الدول العظمى مما حث دول العالم وبقرار من مجلس الأمن رقم 678 الذي يخول المجتمع الدولي استخدام القوه العسكرية ضد العراق لإخراجه من الكويت وكانت هذه الحرب هي المبرر والبوابة لتواجد القوات الاجنبية في منطقة الخليج العربي الى وقتنا الحاضر .

وفي حرب الخليج الثالثة , يستند التعاون مع حلف شمال الاطلسي إلى رؤى جديدة تهدف إلى إعادة ترتيب المنظومة الأمنية في الخليج من المعطيات أفرزتها الحرب سواء فيما يتعلق بتحول الولايات المتحدة إلى جار إقليمي واتجاهها إلى إعادة صياغة علاقاتها مع القوى الإقليمية في المنطقة بناء على نتائج الحرب وميل ميزان القوى في النظام الإقليمي الخليجي لصالح إيران، مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي والعراق, إضافة إلى حالة الغياب العربي الواضحة عن ترتيبات الأمن في الخليج.

اتجهت بعض دول المجلس لفتح حوار مع حلف شمال الأطلسي في هذا الشأن. وقد رحب الحلف بهذا التوجه مجددا التزامه بتقديم المساعدة لدول مجلس التعاون الخليجي في إطار دعم قدراتها الدفاعية, عبر تبادل المعلومات, ووسائل الدفاع, وملائمة عتاد الدفاع, وإعادة هيكلة القوات المسلحة, ومهمات حفظ السلام، وتدريب ضباط البلدان المعنية في الأكاديميات العسكرية التابعة للحلف، وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج نبرزها فيما يلي:

1- يسعى حلف شمال الاطلسي إلى التوسع، ليضم تحت جناحية أكبر عدد ممكن من الدول التي تخضع لإرادته.

2- – حلف شمال الاطلسي لم يعد ذلك الحلف الذي كان قائما إبان الحرب الباردة، مهمته الأولى الدفاع عن أوروبا الغربية والمصالح الأميركية ، بل أصبح الناتو منظمة عسكرية سياسية وذات أدوار إنسانية، ونطاقه الجغرافي كبير.

3- أن متغيرات النظام الدولي المعاصر تفرض على منطقة العربية و الخليج العربي المراجعة الشاملة للدور والفعاليات التي يمكن تبنيها، ويجب اتخاذ الخطوات الموحدة والجادة التي تنسجم مع حجم المتغيرات المعاصرة.

4- بدأ يلوح في الافق دور مستقبلي لحلف الناتو في حفظ السلام وخصوصاً في منطقة الخليج العربي كمنطقة صراع ساخنة، وهذا ما يؤكده ويدعمه السجل الحافل للناتو في عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة والدول العربية وخاصة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط

5- – تعيش الوطن العربي دول الخليج العربي في الوقت الراهن لحظات حاسمة بشأن أمنها وكيفية المحافظة عليه.

6- تُعدّ مسالة امن الخليج ذات اهتمام لدى القوى الكبرى على الصعيد العالمي، نظرا لما تمتلكه دول المنطقة من ثروات نفطية هائلة، الأمر الذي يدعو إلى البحث عن صيغة فاعلة لتحقيق أمن الخليج في ظل التهديدات الدولية والإقليمية.

7- أن دور حلف الناتو في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط مرشح للنمو والتصاعد خلال الفترة القادمة، خاصة في ظل التوجة الجديد للحلف الذي يرى ضرورة الربط بين ضمان الاستقرار والأمن وتحقيق الاصلاح السياسي في دول المنطقة العربية.

8- أن مبادرة إسطنبول هي جزء من خطة تطوير نشاط الحلف في الشرق الأوسط الموسع، فقد أصبح الحوار المتوسطي جزءا متكاملا من نهج التعاون الذي سار عليه الحلف في مجال الأمن.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

1- الحوار الخليجي العربي- الأطلسي يقوم على هذه الأسس والقواعد ويروّجها في كل مجتمعات الدول المعنية، بعضوية مؤسسات ومراكز بحث وخبراء معتبرين من الجانبين

2-. بناء إستراتيجية عربية خليجية شاملة ينبثق عنها أهداف قومية موحدة بعيدةٌ عن النزعة القطرية والانكفاء على الذات بحيث تُساير هذه الأهداف المتغيرات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية.

3- اكتساب من دعم الحلف في حل القضايا العربية مثل إقامة الدولة الفلسطينية والمساعدة في حل مشاكل الحدود من خلال طرح الموضوع على الهيئات الدولية.

4- بناء العلاقات الخليجية العربية مع حلف شمال الاطلسي من خلال هيئة عليا مشكلة عربيا توفر الحد الادنى من الندّية في التعامل.

5- العمل على إحياء نظام الأمن العربي وتعزيز التعاون وتجديده والاعتماد عليه لملء الفراغ الأمني في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص وجعله قادرا على مواجهة الأطماع الخارجية.

6- العمل على تكوين نواة إقليمية أمنية استشارية وتنسيقية مع تركيا، باعتبارها دولة عضوا في حلف شمال الأطلسي، للاستفادة من تجربتها العملية في هذه العضوية، ودعم تأثيرها داخل الحلف فيما يخدم المصالح الأمنية الخليجية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1. أحمد الراوي، علم ما بعد الأحادية القطبية الأمريكية، دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، المكتب العربي للمعارف،، القاهرة، 2015.
2. احمد النعيمي ،السياسة الخارجية ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
3. اشرف محمد عبد الحميد كشك, تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو. ط1, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, جانفي, 2003.
4. حقي توفيق سعد، مبادئ العلاقات الدولية ، دار وائل للنشر، عمان ،2006.
5. خالد بن محمد القاسمي، الاستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج، الجزء الثاني، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011.
6. شبيب نبيل، حلف شمال الأطلسي في عامه الستين، نظرة استشرافية، مركز الجزيرة للنشر والتوزيع، الدوحة، 2009.
7. عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
8. ماجد عرسان الكيلاني، صناعة القرار الأمريكي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
9. مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، (تر:حسن نافعة)، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.
10. محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990.
11. محمد علي حوات، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 2006.
12. محمد فهمي عبد القادر، **المدخل الى الاستراتيجية**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2006.
13. مرسي ليلى، أحمد وهبان ، حلف الشمال الأطلنطي والعلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة، دار الجامعة الجديدة لنشر، الاسكندرية،2001.
14. مصطفى علوي سيف. إستراتيجية حلف الشمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية للنشر والتوزيع, الإمارات العربية المتحدة، ط1, 2008.

15. مقلد اسماعيل صبري، التكتلات الاقليمية ودول عدم الانحياز، مؤسسة الصباح للنشر، الكويت، 1991.
16. مقلد اسماعيل صبري، منظمة شمال الأطلسي، مؤسسة الصباح للنشر، الكويت، 1990.
17. نزار اسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، ط3، 2003.

ثانيا: المجلات والجرائد:

1. اسلام أحمد سليم العياصرة، محددات السياسة الخارجية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد التاسع، 2019، الأردن.
2. جمال مظلوم، حلف شمال الأطلنطي ودوره الجديد في المنطقة، مجلة شؤون خليجية، العدد 44، 2006.
3. خضر عباس عطوان، حلف الأطلسي والأمن والتوازن في منطقة الشرق الأوسط: رؤية مستقبلية، مجلة آراء، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، بعداد، 2018.
4. رضا محمد هلال، مستقبل التعاون الفرنسي، الروسي، الألماني، مجلة السياسة الدولية، العدد 133، القاهرة، 1998.
5. رضوي أحمد عبد الجليل، الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية في الفترة "2003 : 2015" دراسة حالة" العراق، لبنان"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية.
6. رقولي كريم، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مدخل نظري، مجلة طبنة ، المركز الجامعي بريكة، الجزائر.
7. رمضاني مفتاح/ الثابت والمتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة أبحاث، المجلد 06، العدد 02، 2021.
8. سحنون عبد القادر، بوجحفة رشيدة، استراتيجة حلف شمال الأطلسي في مواجهة الإرهاب الدولي في المتوسط، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، مجلد 1، عدد 2، 2022.

9. سمير السعداوي، دور للحلف الأطلسي في أمن الخليج، مقال منشور بجريدة الحياة اللندنية، الاثنين 2005/12/02.

10. شرقي محمود، التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 8، 2014.

11. عطا السيد العشرواي، التعاون الأمني بين الناتو ودول الخليج: الفرص والقيود، المجلة الالكترونية آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، ماي 2023.

12. غزلاني وداد، الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط الكبير، ما بين النظرية الواقعية ونظرية الأمننة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 07، جانفي 2018.

13. كريستيان كوخ، موقف أوربا من علاقات دول مع القوى الاقليمية، ضمانة للاستقرار الاقليمي، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد 128، 2018 .

14. مبادرة إسطنبول والتعاون بين الناتو ودول الخليج العربي"، المعهد الدبلوماسي، وزارة الخارجية السعودية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006.

15. محمد جميل الشيخلي، الاستراتيجية الجديدة لحلف الشمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي، مجلة شؤون اجتماعية، مجلد33، عدد 129، 2016.

16. محمد حسون، الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010.

17. محمد عبد الشفيع عيسى، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، أكتوبر 2011.

18. مصطفى دحو، تيغزة الزهرة، حلف شمال الأطلسي ودوره في تعزيز القيادة الأمريكية للعالم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 11، عدد 02، سبتمبر 2020.

ثالثا: المذكرات والرسائل

1. أبرادشة فريد، اشكالية انضمام الجزائر الى منظمة حلف الشمال الأطلسي : الانتقال من الحوار الى الشراكة في اطار النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة ، رسال ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006 .

2. بسكري حسين، تأثير الاقتصاد في السياسة الخارجية للدول "الجزائر والمغرب"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018.

3. حفيظة العلمي، الأدوار الحديدة لحلف الناتو يعدأحداث11سيتمبر2001, رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات دوليه جامعة الجيلالي بونعامة, خميس مليانة, الجزائر, 2014.

4. خديجة فلاك وآخرون، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 2015/2014.
5. زهرة شيخ الشيوخ، العقيدة الاستراتيجية لحلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.
6. زهرة شيخ الشيوخ، العقيدة الاستراتيجية لحلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة 1991-2008، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية. حامعة الجزائر 3، 2012/2011.
7. سلامي طاوس ، سمعاني جميلة ، دور الحلف الأطلسي في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوربا الشرقية 1990 – 2018، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2018/2017.
8. شايب الدرع عائشة ، التحديات الأمنية في الخليج العربي في بداية القرن الواحد والعشرين وآليات مواجهتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات استراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009-2010.
9. طارق بادي الطراونة، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
10. طورشي ليلى، مكافحة الإرهاب في إستراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر 3، 2019.
11. لغليد سي مجيد، حلف شمال الأطلسي والسياسة الأمنية الأوروبية تنافس أم تكامل، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018/2017.
12. لؤي أحمد ابراهيم، الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2012/2011.

13. مشعل حبيب الفرج، حلف شمال الأطلسي (الناتو) وإسهاماته في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي من 1991 الى 2012، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013/2012.

14. مصالي هداية، الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/2016.

15. مطروح مريم، عزوز صونية، استراتيجية حلف الشمال الأطلسي في المنطقة المغاربية، الحوار الجزائري الأطلسي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية، جامعة تيزي وزو، 2018/2017.

المواقع الالكترونية:

1. ياسر عبد العزيز، التحالفات العسكرية، من توازن القوى إلى الدفاع عن القيم، مع الوطن مجلة عسكرية استراتيجية، مجلة الكترونية، الموقع/ https://www.nationshield.ae/index.php/home/details/research تاريخ الاطلاع: 2023/04/15 الساعة 12.30.
2. لماذا سمي حلف الناتو بهذا الاسم، على الموقع الالكتروني: https://fieda.net/ تاريخ الاطلاع: 2023/04/20، الساعة: 17.30.
3. ميثاق الأمم المتحدة, الفصل الأول: مقاصد الهيئة ومبادئها، الفصل الأول، المادة 2: على الموقع: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/chapter-1 تاريخ إطلاع :2023/05/22،الساعة : 20:10
4. المادة الخامسة" الأبرز.. شروط وطريقة الانضمام إلى حلف الناتو، على الموقع:
5. https://www.alhurra.com/ukrainewar ، 2023/04/23 ساعة: 16.00
6. السّويد وفنلندا تتطلّعان لعضويّة الناتو.. لكن مهلاً... ثمّة شروط؟ على الموقع:
7. https://www.annaharar.com/arabic/politics/international تاريخ إطلاع:2023/5/25الساعة9:30
8. نظرية السياسة الخارجيةTheory of Foreign Policy ، الموسوعة السياسية على الموقع: https://political-encyclopedia.org تاريخ الاطلاع: 2023/05/04 ساعة 10.30
9. كور متيوك انيار، علاقات جنوب السودان وأمريكا في عهدي بوش وأبوباما، مجلة الحوار المتمدن، على الموقع: https://www.ahewar.org/ تاريخ الاطلاع: 2023/05/06 ساعة 15.00

10. حلف الناتو، على الرابط: www.marefa.org تاريخ الاطلاع: 2023/05/03 الساعة: 14.30

11. محمد بدري عيد، حلف الناتو ودول الخليج، تقييم لمبادرة اسطنبول بعد عقد من الزمن، مركز الجزيرة للدراسات، 16 افريل 2014 على الموقع:

12. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/20144169263720934.html، 2023/05/25، ساعة 13.30

13. محمد جميل الشيخلي، الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 25 يناير 2015 على الموقع:
https://rawabetcenter.com/archives/3255، 2023/05/26، ساعة 14.00

14. باسم راشد، المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو 2022: المهام والتهديدات والانعكاسات المحتملة، مركز الإمارات للأبحاث، 29 يوليو 2022، على الموقع:
https://www.epc.ae/ar/details/brief/almafhum-alastiratijiu-aljadidat-lilnaatu-2022-almahamu-waltahdidat-walaineikasat-almuhtamala تاريخ الإطلاع: 2023/05/27 على الساعة: 15.00

الفهـــرس

الفهـــــــرس

ت شكر

اهداء

مقدمة: 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحلف شمال الأطلسي. 8

تمهيد:..... 8

المبحث الأول: نشأة ومفهوم حلف شمال الأطلسي وتطوره 9

المطلب الأول: التعريف بحلف شمال الأطلسي..... 9

المطلب الثاني: خلفية تاريخية عن حلف شمال الأطلسي 12

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف حلف شمال الأطلسي 18

المبحث الثاني: هيكلة حلف شمال الأطلسي، شروط عضويته واستراتيجياته.....22

المطلب الأول: هيكلة حلف شمال الأطلسي.....22

المطلب الثاني: قواعد وشروط العضوية لحلف شمال الأطلسي.....25

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية 28

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السياسة الخارجية.....28

المطلب الثاني: محددات وأدوات السياسة الخارجية 29

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية.....33

خلاصة 36

الفصل الثاني: التحولات الاستراتيجية الجديدة في عقيدة حلف شمال الأطلسي 38

تمهيد:.....38

المبحث الأول: حلف شمال الأطلسي في ظل الثنائية القطبية 39

المبحث الثاني : الإستراتيجية العسكرية لحلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة.....43

المبحث الثالث: المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي بعد أحداث 11 سبتمبر .46

خلاصة: 52

الفصل الثالث: الاستراتيجية حلف شمال الأطلسي والأمريكية في المنطقة العربية والتحديات التي توجهها 54

تمهيد:.....54

المبحث الأول: الإستراتيجية حلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط 55

المطلب الأول: توجهات وأدوار الحلف نحو منطقة الشرق الأوسط.....55

المطلب الثاني: انعكاسات توجه حلف شمال الأطلسي نحو الشرق الأوسط على الأمن القومي العربي: 59

المبحث الثاني: الأدوار الجديدة لحلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي.....61

المبحث الثالث: مستقبل العلاقة الأطلسية في المنطقة العربية والتحديات التي تواجهها.....65

المطلب الأول : إستراتيجية حلف شمال الأطلسي في منطقة العربية 65

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه حلف شمال الأطلسي في منطقة العربية.....68

خلاصة 77

الخاتمـــة 78

قائمة المراجع: 83

الفهـــــــرس 91

ملخص:

كانت نشأة حلف شمال الأطلسي استجابة لجملة من الاستحقاقات عسكرية، سياسية، أمنية وقومية ودولية، والدولية والتي كان ظهورها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تلخصت في تحقيق أمن أوربا، ومع بروز صراعات و حروب أخرى خارج القارة الأوربية، وتطويق الاتحاد السوفياتي وشرق أوربا الشيوعي ومنع التأثيرات العسكرية والايدلوجية الشيوعية في الانتقال الى غرب أوربا، وكذا ردع السوفيتي عن التفكير في الهجوم على أوربا الغربية، وتشكيل حاجز عسكري وأمني في مواجهة المد الشيوعي.

وكان لهذا الحلف تأثير على كامل دول العالم بصفة عامة وعلى المنطقة العربية بصفة خاصة، وظهر جليا في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي بعد أحداث 11 سبتمبر وكانت له آثار على المنطقة مزال مفعولها إلى يومنا هذا.

الكلمات المفتاحية: حلف شمال الأطلسي، الشرق الأوسط، الخليج العربي، الاستراتيجية الأمريكية.

Abstract:

NATO's emergence was in response to a variety of military entitlements political, national and international security, and its emergence in the post-World War II era, which is summarized in the achievement of European security, and with the emergence of conflicts and other wars outside the European continent, The Soviet Union and the Communist East of Europe cordoned off and prevented communist military and ideological influences in moving to western Europe as well as deterring the Soviet from thinking about attacking Western Europe and forming a military and security barrier in the face of the communist tide.

This Alliance has had an impact on the entire world in general and on the Arab region in particular. It has been visible in the Middle East and the Arabian Gulf region after the events of 11 September and has had effects on the region.

Keywords: NATO, Middle East, Persian Gulf, American strategy.